جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية المرجع: .....

قسم : العلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

إشكالية السيادة الوطنية في إفريقيا
-نماذج مختارة-

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة:علوم السياسية التخصص: تعاون الدولي

من إعداد الطالب :
-بوعتو العيد

تحت إشراف الأستاذ :
- بلية لحبيب

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة).....بوغازي عبد القادر .....رئيسا

الأستاذ ..... بلية لحبيب .....مشرفا مقررا

الأستاذ(ة).....فراحي محمد .....مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

نوقشت يوم:**2020/09/19**

الاهداء

اهـدي هــذا العمل المتــواضع الـــى العائلة الكريمة، وإلــى كـافــة أســرة كـلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة مستغانم.

شكر وتقدير

الشكر موصول الى الأستاذ المشرف على هذه المذكرة، الدكتور الفاضل **بلية لحبيب** على قبوله الإشراف على هذا العمل، كما اشكر كل من مد لي يد العون من قريب او من بعيد في إتمام هذا البحث.

مقدمة

مقدمة :

لقد انعكست التطورات الأجتماعية الدولية على تطور مفهوم السيادة، فالانتقال من العزلة النسبية الى حال التضامن، الذي أخذ يظهر في شكل علاقات التعاون المتزايدة بين الدول لمواجهة الحاجات المتجددة وحماية المصالح الوطنية في ظل الأوضاع الجديدة، وهي في معظمها ذات طابع اقتصادي. وقد أدى هذا التطور الى قيام نظام الاعتماد المتبادل الذي التزمت فيه كل دولة بالمساهمة في تحقيق مصالح المجموعة الدولية أو مجموعة الدول المعنية، وهو ما لا يتم إلا بالاعتراف بالحد الأدنى من الضوابط الضرورية (المحددة لسيادة الدولة) بهدف استمرار سلامة العلاقات الدولية.

وهكذا وفي ظل المعطيات الجديدة للنظام الدولي تم ترويض مفهوم السيادة المطلقة بحيث أقدمت الدولة – مضطرة– على إفراغ السيادة من مضمونها الناضح بامتيازات السلطة المطلقة، ومن بعض الحقوق السيادية استجابة لمصالحها الجديدة في ظل متطلبات الصالح العام الدولي، وهو ما أعطى مفهوم السيادة مضموناً جديداً قائماً على نشاط وظيفي لصالح الهيئة الاجتماعية الدولية إلى جانب المصالح الوطنية.

وإذا كانت الدولة ذات السيادة ما هي إلا نظرية قانونية يتم تعديلها بناء على المتغيرات والتطورات الدولية، حيث فشلت الدولة في عالمنا المعاصر في حماية سيادتها الإقليمية وذلك بفعل عوامل عديدة، منها التطور الكبير في العلاقات الاقتصادية الدولية وثورة الاتصالات والثورة العلمية الضخمة والسريعة جعلت من العسير التخطيط لمواجهة حقائق المستقبل نظرا لعدم ثبات الجديد وكذلك تدهور قابلية القدرات الدفاعية الإقليمية في مواجهة انتشار الأسلحة الفتاكة العابرة للحدود وهو ما فرض إحلال سياسة الأمن الجماعي المتجدد محل الأمن الإقليمي الجامد. لقد أضعفت مجمل هذه التطورات الدولة الوطنية ودفعت الى نشوء مفاهيم وعلاقات جديدة بين الدولة ومواطنيها.

وعن هذه الاهمية لمفهوم السيادة جاء هذا الموضوع ليدرس كاشكالية عويصة في الدول الافريقية مع اتخاذ السودان والصومال كحالتي للدراسة.

الاشكالية:

تثير المتغيرات الراهنة في النظام الدولي التساؤلات حول مصير السيادة الوطنية للدولة،هذه السيادة التي تعتبر احدى أهم المقومات الأساسية التي تبنى عليها نظرية الدولة في الفكر السياسي والقانوني، واحدى أهم اسس التنظيم الدولي التي تنظم العلاقات بين الدول وتحدد حقوقها وواجباتها. فهناك من يبشربنهاية السيادة،ومن ينظربتقليص السيادة أو بنسبيتها،ومن يدافع عن استمرارية السيادة . ونرمي من خلال هذا الجهد التنبيه إلى خطورة العوامل الدولية التي يمكن ان تؤثر على سيادة الدول وما يعنيه ذلك من آثار إيجابية أو سلبية على مفهوم الدولة وممارساتها المختلفة، وخاصة في الدول محل الدراسة السودان والصومال، **فمن اين تنبع اشكالية السيادة في افريقيا وخاصة في الدول محل الدراسة؟**

الفرضيات العلمية:

تم الاعتماد على الفرضيات العلمية التاليةك

1- يعتبر التفتت الداخلي للدول في افريقيا سببا مباشر لضعف سيادتها.

2- للموقع الاستراتيجي للسودان والصومال دور للتدخل الخارجي فيهما.

3- كلما كانت الدولة متعددة اثنيا كلما اضعفها وجعلها عرضة لاختراق سيادتها.

مناهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج التحليلي وذلك لتحليل الظواهر المترتبة على مسألة السيادة في افريقيا، لا سيما في ظل العولمة ومحاولة استشراف الرؤية المستقبلية لاختراق هذه الاخيرة، كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة، وذلك بجمع المعلومات حول الدول محل الدراسة حتى يتسنى تحليلها، الى جانب المنهج المقارن الذي استخدم للمقارنة بين مسببات اختراق السيادة في السودان والصومال.

تقسيمات الموضوع:

لقد تم الاعتماد على خطة متكونة من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة، حيث خصص الفصل الاول، للدراسة النظرية للسيادة، مع التطرق للظروف املازمة لنشأة الدولة في افريقيا، اما الفصل الثاني فخصص لدراسة الانظمة السياسية في الدول محل الدراسة للتعرف على خريطة العملية السياسية في هاتين الدولتين مع القاء الضوء الكاشف على مكامن قصور هذه العملية كثغرة يتم اختراق من خلالها سيادة هذه الدول.

الفصل الثالث خصص للعوامل المؤثرة على سيادة كل من السودان والصومال، وذلك من قبيل التيار الجارف للعولمة والنزاعات الحدودية الى جانب التدخلات الاجنبية، ليتم الخروج في الاخير بخاتمة، والتي تم طرح فيها بعض مستلزمات بناء الدولة في افريقيا، والتي تعتبر المطب الانجح لبناء سيادة قوية غير قابلة للاختراق .

الفصل الأول
السيادة في إفريقيا

المبحث الأول: نشأة ومفهوم السيادة.

إن اتفاقية وستفاليا سنة **1648** م حددت مبدأ السيادة الإقليمية وذلك من اجل تحقيق السلم الدولي.[1] وجاءت هذه الاتفاقية بعد سنوات اتسمت بالفوضى السائدة على الساحة الأوروبية، وانتشار الحروب الأهلية، بالإضافة إلى الصراع بين الكنيسة والأنظمة الملكية.[2]

ترتبط فكرة السيادة بفكرة **السلطة العليا لصنع القانون**، إذ بعد ظهور مرحلة الإصلاح في أوروبا على أنقاض أوروبا المسيحية، ظهرت الدولة الحديثة مصاحبة للسيادة، وقد ظهرت الدولة المستقلة بعد التخلص من بقايا الإقطاعية وسيادة البابوية.[3]

ولقد عرف " **جون بودان** " (**1530** م– **1596** م) السيادة على أنها السلطة المطلقة للحاكم على المواطنين والرعايا دون تقييد من القانون، أي أن الحاكم حر في حكمه، حيث تتمثل وظيفة السيادة في عملية سن القوانين، إذن فهي ملزمة، ولا يلتزم الحاكم إلا بالالتزام أمام القوانين الإلهية والطبيعية واحترام الاتفاقات الدولية. وبالتزام الحاكم بالقانون الإلهي والطبيعي، هذا يعني أن قانون البشر هو تحت قانون الطبيعة، بحيث يراعي الحاكم عند وضعة القانون الوضعي القانون الطبيعي. أما في حالة تعارضه مع هذا القانون فيجوز عصيانه.[4]

وفي هذه الحالة يكون للحاكم القدرة على سن القوانين ونقضها، دون الحاجة إلى موافقة أيا كان. فأسلوب الحكم الذي يحدد شكل الدولة قائم على القدرة على سن القوانين ونقضها.[5]

أما بعد تراجع الملكيات وظهور الدول الديمقراطية انتقلت السيادة من الملوك إلى الشعوب والتي أصبحت تمارسها، هذا ما نقل مفهوم السيادة إلى ممارسة الدولة لشؤونها الداخلية والخارجية وفقا لمصالحها الوطنية.[6] إذ أصبحت السيادة خاصية من خصائص الدولة تتصف

---

[1]. حسن الجديد، سعدي كريم، ***التدخل الإنساني وإشكالية السيادة***، في:
http://dirasaat.com.ly/2005/23/pages/doc/b3.doc.06/03/2007 .

[2]. نور الدين حاروش، ***تاريخ الفكر السياسي*** (الجزائر: دار الأمة،) ص. 281.

[3]. دينيس لويد، ***فكرة القانون***، تر. سليم الصويص (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، نوفمبر، 1981) ص. 158.

[4]. نور الدين حاروش، ***مرجع سابق***، ص ص. 284، 285.

[5]. ياسر قنصوة، "مفهوم الدولة الحديثة"، **الديمقراطية**، ع. 24، أكتوبر 2006.

[6]. حسن الجديد، سعدي كريم، ***موقع سابق.***

بها السلطة السياسية، بمعنى أن سلطة الدولة هي سلطة عليا لا يسمو عليها شيء ولا تخضع لأحد بل تعمل على فرض أوامرها على الجميع داخل الدولة، ويتطلب أن تكون سلطة قاهرة لا تقاوم، أي أن تكون صاحبة اكبر قوة مادية دون وجود أي قوة أخرى داخل الدولة.[1] ويحدد جون جاك روسو 03 صفات أو خصائص للسيادة وهي:[2]

1- **أصلية:** لأنها لا تستمد كيانها من أي سلطة أخرى، بل العكس كل الأجهزة داخل الدولة تستمد سلطتها من سلطة الدولة، فهي التي تنشئ هذه الأجهزة وتحدد صلاحياتها واختصاصاتها.

2- **دائمة:** أي أنها غير مرتبطة بالأشخاص القائمين بها أي الحكام الذين يمارسونها.

3- **موحدة:** أي لا تقبل التجزئة باعتبار أنها سلطة واحدة لا تتعدد بتعدد الهيئات الحاكمة في الدولة.

ونتقسم السيادة إلى نوعين، داخلية وخارجية:

السيادة الداخلية: إن السيادة تعبر عن الهيمنة الشرعية داخل إقليم معين، بحيث تمتلك الدولة السلطة الشرعية المطلقة على جميع الأفراد والجماعات التي تلتزم بطاعة الدولة داخل إقليمها دون منازعة أو منافسة أو تدخل خارجي، وفي حالة مخالفتهم للأوامر فهذا يعرضهم للعقاب.[3]

السيادة الخارجية: هي مجموعة المهام والصلاحيات التي تمارسها الدولة على الصعيد الدولي مثل حقها في الانضمام إلى المنظمات الدولية والمشاركة في المؤتمرات وإبرام الاتفاقيات.[4]

---

[1]. عبد المجيد عبد الحفيظ سليمان، ***النظم السياسية*** (القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1998) ص ص. 21، 22.

[2]. احمد شكري الصبيحي، ***مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2000) ص.20.

[3]. حسن الجديد، سعدي كريم، ***موقع سابق.***

[4]. عبد المجيد عبد الحفيظ سليمان، ***مرجع سابق***، ص. 23.

المبحث الثاني: تراجع مفهوم السيادة المطلقة إلى مفهوم السيادة النسبي.

يعنى مفهوم السيادة المطلقة على الصعيد الدولي القدرة على رفض التدخل في شؤون الدولة من جانب أية هيئة أجنبية عنها، فالدولة لا تخضع عند ممارستها لخصائص السيادة لأية سلطة خارجية أيا كانت طبيعتها بما في ذلك القيم الأخلاقية إلا برضاها واستجابة لمصالحها الوطنية. ومع التغير الناتج عن انتقال السيادة من الملوك إلى الشعوب باعتبارها مصدر السلطات، أصبحت السيادة تمارس لحساب الأخيرة، الأمر الذي نقل مفهوم السيادة من الجانب السلبي المتمثل برفض الامتثال لأي سلطة خارجية، إلى جانب إيجابي متمثل بإدارة الدولة لشؤونها الداخلية والخارجية وفقاً لمصلحتها الوطنية، حتى لو كان من شأن ذلك تجاوز اختصاصها الإقليمي وبالتالي التسلل إلى اختصاص الدول الأخرى.[1]

والدولة بصفتها تنظيماً سياسيا ذا سيادة، تتميز بخاصية احتكار القوة المادية وتكلف بوظيفة سياسية تهدف إلى حفظ النظام والسلام، ودعم التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، ولذلك فإن هناك جانبين للسيادة، الجانب الداخلي الذي يعنى امتلاك الدولة للسلطة الشرعية المطلقة على جميع الأفراد والمجموعات التي يتعين عليها إطاعة الدولة داخل إقليمها، وأي انتهاك لهذه الأوامر يعرضهم للعقاب، أما الجانب الخارجي فيعنى الاستقلال عن كل رقابة وتدخل من أية دولة أخرى أومنظمة دولية، وهنا ينشأ التميز بين دولة كاملة السيادة وأخرى ناقصة السيادة.[2]

وفي نهاية القرن العشرين اصبح النظام الويستفالي لسيادة الدولة ضعيفا، حيث لاحظ الاقتصادي الفرنسي فرانسو بيرو(Perroux) أن هناك ظواهر متعددة وبسبب طبيعتها لا تستطيع الحكومات السيطرة عليها، لأنها تنبثق في وقت واحد في أماكن عديدة وتهم العديد من الدول في نفس الوقت، حيث لا يمكن فهم الاقتصاد العالمي إذا اقتصر الاهتمام على ما يحدث داخل الحدود الجغرافية السياسية فقط، فنفوذ المصارف المركزية ومراكز الاستثمار وبيوت المال التي تهدف إلى إعادة توجيه أو تعميم الاستثمارات يتجاوز حدود الجغرافيا السياسية، كما أن

[1]. حسن الجديد، سعدي كريم، ***موقع سابق.***
[2]. بطرس غالي، محمود خيري عيسى، ***المدخل إلى علم السياسة*** (القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية، 1989) ص. 171.

هذا التعاون قد يتم على الرغم مما قد تتخذه الحكومات من ترتيبات لإعاقته، وهكذا تنزع الأنشطة الاقتصادية عن طريق استخدام التقنيات الحديثة نحو اللامكانية.[1]

وعليه تتناقض قدرات الدول تدريجياً بدرجات متفاوتة فيما يتعلق بممارسة سيادتها في ضبط عمليات تدفق المعلومات والأموال والسلع والبشر عبر حدودها، لأن الثورات الهائلة في مجالات الاتصال والإعلام قد حدّت من أهمية حواجز الجغرافيا والحدود. كما حد توظيف التكنولوجيا المتطورة في عمليات التبادل التجاري والمعاملات المالية من قدرة الدولة على ضبط السياسة المالية والضريبية، وقدرتها على محاربة الجرائم الاقتصادية، بل إن القوة الاقتصادية الضخمة للشركات العملاقة تسمح لها بممارسة الضغط على حكومات الدول والتأثير في قراراتها السيادية، مما دفع إلى التساؤل عن مستقبل الدولة القومية في ظل هذه التحولات.[2]

لقد انعكست التطورات الاجتماعية الدولية على تطور مفهوم السيادة، فالانتقال من العزلة إلى حالة التضامن، الذي أخذ يظهر في شكل علاقات تعاون بين الدول لمواجهة الحاجات والمصالح الوطنية المتزايدة، وهي في معظمها ذات طابع اقتصادي، أدى إلى قيام نظام الاعتماد المتبادل الذي أخذت فيه كل دولة على نفسها المساهمة في تحقيق مصالح المجموعة الدولية، وهو ما لا يتم إلا بالاعتراف بحد أدني من الضوابط الضرورية لاستمرار سلامة العلاقات الدولية،وهذه المعطيات الجديدة للنظام الدولي عملت على ترويض مفهوم السيادة الوطنية المطلقة بحيث يتم التخلي عن بعض الحقوق السيادية وفقاً لما يتطلبه الصالح العام الدولي. وهو ما يعنى إفراغ السيادة من مضمونها الناضج بامتيازات السلطة المطلقة، وإعطائها مضموناً جديداً قائماً على نشاط وظيفي لصالح الهيئة الاجتماعية الدولية، وقد كان هذا التخلي عن بعض حقوق السيادة الوطنية بحكم الضرورة وليس اختياراً بإرادة الدولة، نتيجة للتطور المستمر للجماعة الدولية.[3]

---

[1]. مارسيل ميرل، ***سوسيولوجيا العلاقات الدولية*** (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986) ص. 64، 65.

[2]. حسنين توفيق إبراهيم، "العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية، رؤية أولية من منظور علم السياسة "، **عالم الفكر**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد 28، ع. 2، أكتوبر – ديسمبر1999، ص. 194.

[3]. عدنان نعمة، ***السيادة في ضوء التنظيم الدولي المعاصر*** (بيروت: د.ن، 1978) ص ص. 10 – 12.

وإذا كانت الدولة ذات السيادة ما هي إلا فكرة قانونية تنعكس عليها آثار التطورات الدولية بالتغيير والتحرير لمختلف خصائصها، فإنه ستظهر مفاهيم وعلاقات جديدة بين الدولة ومواطنيها.حيث تتعرض الدولة في عالمنا المعاصر لعوامل عديدة، أدت إلى فشلها في حماية سيادتها الإقليمية، ومنها التطور الكبير في العلاقات الاقتصادية الدولية وثورة الاتصالات وانتشار الأسلحة الفتاكة التي أدت إلى إحلال سياسة الأمن الجماعي محل الأمن الإقليمي الجامد بسبب ضعف القدرات الدفاعية للطبيعة الإقليمية الدولية، والثورة العلمية الضخمة والسريعة التي جعلت من العسير التخطيط لمواجهة حقائق المستقبل نظراً لعدم ثبات الجديد وقد أضعفت هذه التطورات الحديثة نظام الدولة الوطنية.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن دول العالم الثالث تعد الأكثر تأثراً بهذه التطورات نظراً لاعتبارات عديدة منها ضعف الدولة وعدم رسوخ مؤسساتها ولاسيما مع تفاقم حدة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى تدني القدرة التكنولوجية لهذه الدول وضعف أطر التعاون الإقليمي بينها.

إن هذه التطورات الدولية تمس سيادة الدولة على رعاياها، حيث تشهد هذه السلطة جانباً من الانتقاص التدريجي عند دخول الدولة علاقات متعددة مع الدول الأخرى، لأن هذه العلاقات تخضع لبعض الضوابط العامة التي تهز من سلطة الدولة القائمة على منطق القوة وتخضعها لمنطق الحق والقانون، وذلك يعني أن تغيراً قد أصاب مبدأ السيادة بتحوله من مبدأ سياسي قائم على فكرة الإرادة العامة باعتبار الأمة مصدرا للسلطات يستخدم لإضفاء الشرعية على أية حركة سياسية، إلى مبدأ قانوني يتبع ظهور دولة القانون التي مردها إلى فكرتين تبناهما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: الأولى وهي أن الغاية من كل تنظيم سياسي هي المحافظة على الحقوق الطبيعية التي لا تتقادم، الثانية هي أن هذه الحماية لاتتحقق إلا بالقانون، فتتحول الدولة بأدائها الوظيفة الجديدة إلى مجموعة من المرافق العامة.[2]

---

[1]. ولتر ب. رستون، ***أفول السيادة كيف تحول ثور المعلومات عالمنا***، تر. سمير عزت نصار، جورج خوري (عمان، الأردن: دار النسر للنشر والتوزيع، 1994) ص. 156.

[2]. عدنان نعمة، ***مرجع سابق***، ص ص.09، 10.

ويتغير مضمون مبدأ السيادة تبعاً لتغير العلاقات الدولية التي تتغير وفقاً لتزايد الحاجات المشتركة وتغيرها، وهذا ماعكسه اتجاه تطور التنظيم الدولي من نقطة الفوضى باتجاه مرحلة القبض على جميع السلطات الدولية وبالمقابل ينطلق مفهوم السيادة من نقطة الإطلاقية إلى نقطة انعدام السلطة. بالتالي فإن تحول العلاقات الدولية من حالة العزلة إلى حالة التضامن الدولي، عمل باتجاه تحقيق وحدة العالم، بفعل الثورات التكنولوجية التي قصرت الأبعاد الجغرافية بين الدول وجعلت الوطنية بينها حدوداً واهية، وهو ما وضع حداً لتجزئة الإنسانية إلى أمم متفرقة ووحدها برباط الأخوة الإنسانية الذي أبرز فكرة المصلحة الإنسانية العالمية التي تسمو على المصالح الوطنية للدول. ومن هنا تبرر الصفة الإنسانية للمصلحة الدولية حينما تخضع علاقاتها لمجموعة من المبادئ والمؤسسات القانونية من أجل تحقيق الخير العام الدولي. وهو مايتطلب بالضرورة تغير وظيفة الدولة التقليدية المكلفة بالحراسة والأمن، إلى الوظيفة الجديدة المتمثلة بفكرة الدولة الحانية القائمة على تحقيق الخير لمواطنيها ولجميع البشر، بفعل انتشار أفكار المساواة والعدل والرفاهية التي تخطت الحدود الوطنية إلى النطاق الدولي، ما صاحب ذلك من اعتبار هذه القيم ضرورية لتحقيق السلام والأمن الدوليين.[1]

والسيادة بصفتها مفهوما قانونيا لا يمكن أن تعكس الواقع بطريقة دقيقة تماما لأنها في أحد معانيها مطلقة في حين أنها في الواقع نسبية، لذلك أدت العلاقة بين المفاهيم القانونية والعلاقات الاجتماعية المؤثرة، واستقلالها النسبي إلى انفصال المفاهيم القانونية عن الوقائع كي تصبح مستقلة عنها تماماً، ولذلك تعتبر السيادة مفهوما شكليا صرفا، حيث الحق في التشريع وصك النقود وتحقيق العدالة وغيرها من مضامين السيادة ، وهي تاريخية مشروطة ولا يمكن أن تكون ثابتة، كما أنه يستحيل وضع قائمة بالاختصاصات التي ينبغي أن تقوم بها دولة ذات سيادة، وبدون ذلك لن تكون كذلك، فهذه الاختصاصات متغيرة عبر التاريخ، وما ينبغي أن تقوم به سلطة الدولة (أ) لا يعنى بالضرورة أن تقوم به سلطة الدولة (ب).[2]

---

[1]. ***المرجع نفسه***، ص ص. 27- 31.

[2]. عبدا لهادي عباس، "سيادة الدولة،" **مجلة المعرفة**، دمشق، وزارة الثقافة، السنة 36، ع. 402 مارس 1997، ص ص. 57، 58.

لقد استخدم مبدأ السيادة كأداة لتحقيق استقرار نظام الدولة الوطنية، فبعد معاهدة وستفاليا أصبح لكل دولة الحق في التمتع بسيادتها الإقليمية وتحقيق مصالحها دون أن تدمر كل منها الأخرى أو تتعدى على النظام الدولي الذي تمركز في القارة الأوروبية مسلماً بفكرة الدولة المستقلة ذات السيادة باعتبارها الوحدة الرئيسية في النظام، وأن الدول متساوية أمام القانون وتتولي الحفاظ على النظام المدني داخل أراضيها، وتعمل على إقامة علاقات جيدة مع الدول الأخرى. لكن في التعامل الواقعي بين الدول ظهر عدم المساواة بينها، فنشأت ثلاثة نظم ساعدت على الاستقرار في نظام لامركزي من العلاقات الدولية وزعت فيه الموارد توزيعاً غير عادل، هو توازن القوى لمنع ظهور دولة مسيطرة واحتوائها، ووضع المعايير لقواعد السلوك الدولي ولحل الخلافات، ثم قيام الدول العظمى بمسؤوليتها في حفظ النظام الدولي من خلال مؤسسات متفق عليها، فكان إنشاء عصبة الأمم ثم هيئة الأمم المتحدة وكان للأخيرة دور مهم في ظهور الدولة المستقلة حديثاً جراء تفكك الإمبراطوريات الأوروبية الاستعمارية، هذه الدول هي الأكثر حساسية لتدهور مفهوم السيادة والأكثر تخوفاً من تدخل المجتمع الدولي كذريعة لبسط نفوذ الدول العظمى من جديد.[1]

وبعد الحرب العالمية الثانية، ظهر الفرد كوحدة قانونية يتمتع بحقوق عامة وخاصة، وهو ما شكل تحدياً لمبدأ سيادة الدولة التقليدي.فبعد أن أصبح الفرد يحظى باهتمام القانون الدولي من خلال ظهور قانون الإنسان ومبدأ المسؤولية الدولية عن الجرائم العالمية الموجهة إلى سلامة وأمن البشرية، لم يعد بوسع صانع القرار انتهاك حقوق الإنسان تحت مظلة مبدأ السيادة الوطنية، لانهيار حجته بأنه يمثل الدولة أو يطيع أوامرها العليا، حيث أصبحت حقوق الإنسان مسألة تهم الجماعة الدولية والقانون الدولي، ولم تعد تتعلق بالمجتمعات القومية وتخضع للقانون الداخلي، وهذا ما أكده القاضي الياباني (تانكا Tanke) في قضية جنوب غرب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية معلقاً على أهمية حقوق الإنسان (يستمد مبدأ حماية حقوق الإنسان من

[1]. جين لويتر وميشيل باستاندونوا، "التدخل الدولي وسيادة الدولة ومستقبل المجتمع الدولي،". تر. محمد جلال عباس، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، اليونسكو، ع. 138، نوفمبر 1993، ص ص.80، 81.

فكرة أن الإنسان هو شخص، ومن علاقته مع المجتمع التي لا يمكن فصلها عن الطبيعة الإنسانية، وأن وجود حقوق الإنسان لا يعتمد على إرادة الدولة لا من خلال تشريعاتها الداخلية ولا من خلال معاهداتها الدولية، فليس بمقدور الدول خلق حقوق الإنسان وإنما يمكن لها التأكيد على وجودها وحمايتها، ولذلك فإن دور الدولة ليس أكثر من دور إيضاحي، حيث وجدت حقوقه مع وجوده وقبل وجود الدولة. وحتى الأشخاص الأجانب في دولة ما أو الذين لا ينتمون إليها يجب ألاّ يجردوا منها، وقد حظي مبدأ حماية حقوق الإنسان بالاعتراف كقاعدة قانونية بموجب ثلاثة مصادر في القانون الدولي: الاتفاقيات الدولية والعرف الدولي ومبادئ العدالة.[1]

وإذا كان مبدأ السيادة يفترض أن الروابط بين الدولة ورعاياها، لا تدخل ضمن نطاق العلاقات الدولية، فإن التسليم بوجود حقوق دولية للإنسان يعنى بداهة أن مجالاً من المجالات السياسية للاختصاص المطلق للدولة، قد أصبح محلاً لتدخل القانون الدولي بالتنظيم والحماية، ومثل هذا الأمر لا يمكن تقبله بسهولة لأن من أساسيات القانون الدولي التسليم بسيادة الدولة، ويلاحظ أن مبدأ السياسة مازال يعوق اضطلاع المنظمات الدولية بإعداد نظام أكثر فعالية للدفاع عن حقوق الإنسان.[2]

وفي هذا المجال اعتبر بطرس غالي الأمين العام المركز للأمم المتحدة " سابقا" (أن الانتقال من حقبة دولية إلى أخرى، إنما يتمثل في احتلال مجموعة جديدة من الدول الأعضاء مقاعدها في الجمعية العامة، ودخول هذه الدول يعيد تأكيد مفهوم الدولة باعتبارها الكيان الأساسي في العلاقات الدولية ووسيلة الشعوب لتحقيق وحدتها وإسماع صوتها في المجتمع الدولي. ولئن كان احترام سيادة الدولة ووحدة أراضيها لايزال محورياً، فمما لأمراء فيه أن المبدأ السائد منذ قرون – مبدأ السيادة المطلقة – لم يعد قائماً، والواقع أنه لم يكن أبداً مبدأ مطلقاً بالدرجة المتصورة له نظرياً، ومن المقتضيات الفكرية الرئيسية لزمننا أن نعيد التفكير في مسألة السيادة لا من أجل إضعاف جوهرها الذي له أهمية حاسمة في الأمن والتعاون الدوليين وإنما

[1]. حسن الجديد، سعدي كريم، ***موقع سابق.***
[2]. فيصل شنطاوي، ***حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني*** (الأردن: دار حامد، 1999) ص.

بقصد الإقرار أنها يمكن أن تتخذ أكثر من شكل وتؤدى أكثر من وظيفة، وهذه الرؤيا يمكن أن تساعد على حل المشاكل سواء داخل الدول أو فيما بينها، وحقوق الفرد وحقوق الشعوب تستند إلى أبعد من السيادة العالمية التي تملكها البشرية قاطبة والتي تعطى جميع الشعوب حقاً مشروعاً لشغل نفسها بالقضايا التي تمس العالم في مجموعه، هذا المعنى يجد انعكاسا متزايداً له في التوسع التدريجي للقانون الدولي، ويتصل بذلك الاعتراف بأن الدول وحكوماتها لا تستطيع بمفردها مواجهة أو حل المشاكل القائمة اليوم فالتعاون الدولي لا مناص منه ولا غنى عنه).[1]

ورغم أن مبدأ السيادة مبدأ من المبادئ الأساسية في تكوين الدولة، ومازال يشكل حجر الزاوية في بنية القانون الدولي، فإن التغيرات والتحولات الدولية أدت إلى تغير مفهومه التقليدي، وأبرزت التفرقة بين المفهوم القانوني للسيادة الذي يقوم على المساواة القانونية بين الدول وحقها في الاستقلال وإدارة شؤونها بحرية في المجالين الداخلي والدولي، والمفهوم السياسي للسيادة الذي يقوم على الممارسة الفعلية لمظاهر السيادة بناء على ما تحوز عليه الدولة من إمكانيات يوفرها التقدم العلمي والتكنولوجي، مما يعنى أن هناك دولاً كاملة السيادة وأخرى ناقصة السيادة كما غيرت مفهوم السيادة المطلقة وجعلته نسبياً.[2]

وهذه التطورات الدولية برهنت على أن مبدأ السيادة المطلقة غير قادر على مواجهة الحقائق المعقدة، فقد نضج العالم بحيث أصبح في غنى عن فكرة السيادة، لأنها لا تخلق سلاماً و لا تعطى ضمانات للعدالة أو للحريات ولا تحقق شيئاً لآمال الإنسانية، فأصبحت كما قال (لينين Lennin) فوضى الأطفال أو كما قال(جورج سل Scelle) إذا بقيت السيادة الخارجية دعامة بحيث تحدد كل دولة من خلالها ما تريده، فإنه يجدر بنا أن نقول عندئذ لا أمل وسنبقى على أبواب جهنم إلى الأبد.[3]

---

[1]. ولتر ب. رستون، ***مرجع سابق***، ص. 157.

[2]. دافيد فورسايت، ***حقوق الإنسان والسياسة الدولية***، تر. محمد مصطفى غنيم (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1993) ص. 17.

[3]. حسن الجديد، سعدي كريم، ***موقع سابق.***

ويمكن القول بأنه أمام التطورات الدولية، تراجع مفهوم السيادة من صيغته المطلقة إلى صيغة نسبية، بحيث يصبح وسيلة وليس غاية ،ويعمل على تحقيق الخير العام الداخلي والدولي باعتبار الإنسان الهدف الأسمى له، ولم تعد السيادة مبرراً لانتهاك حقوق الإنسان الأساسية لاسيما أن الدولة ملتزمة في ممارستها لمظاهر سيادتها بالقانون الدولي وما يتضمنه من التزامات تفرض عليها احترام حقوق الإنسان وكرامته.[1]

المبحث الثالث: استقلال الدول الإفريقية ونشأة السيادة الوطنية

اختلفت صور الاستعمار في إفريقيا من الشرق والغرب إلى جنوب القارة الإفريقية، حسب الأهمية الإستراتيجية لكل جهة، حيث قام الاستعمار في غرب القارة على أساس الاستغلال الاقتصادي، بينما تميز جنوب افريقية بقيام استعمار استيطاني، أما الشرق فيمتاز بان الاستعمار فيه يختلف عن المنطقتين السابقتين نظرا لأهميته الإستراتيجية.[2]

تميزت المرحلة الاستعمارية في إفريقيا كلها بالاستبداد والتسلط، لكن بعد الاستقلال واجهت الدولة الإفريقية مجموعة من المشاكل أثرت على تأسيسها واستقرارها، بالرغم من إجراء انتخابات ديمقراطية في المرحلة الأولى من الاستقلال،[3] إلا أن القادة السياسيين في إفريقيا استطاعوا لعب دور ملحوظ في عيون مناضليهم، حيث ركزوا على أن الاستعمار كان معوقا حقيقيا في طريق التقدم في إفريقيا، واستمدوا شرعيتهم من الكفاح ضد الاستعمار من اجل الاستقلال والانتماء العرقي.[4]

ومن أهم الصعوبات التي واجهت الدول الإفريقية بعد الاستقلال إشكالية بناء الدولة القومية نظرا للإرث الاستعماري الذي عمل على إهمال قضية تأسيس ولاء قومي في المستعمرات بل استخدمت مبدأ (**فرق تسد**)، هذا ما أدى إلى خلق جو من الانقسامات

---

[1]. مارسيل ميرل، ***مرجع سابق***، ص. 80.

[2]. محمد عبد المنعم يونس، ***الصومال*** (القاهرة: دار النهضة العربية، مارس 1962) ص.31.

[3]. حمدي عبد الرحمن حسن، ***دراسات في النظم السياسية في إفريقيا*** (القاهرة: قسم العلوم السياسية، 2002) ص.83.

[4]. Jean Pierre MBWEBWA KALALA, ***L'ETAT EN AFRIQUE*** (Kinshasa: L' Université de Kinshasa, N. 54, 2 eme édition revenue, Mars1997) p.10.

والصراعات الإثنية والعرقية في معظم الدول الإفريقية، الأمر الذي أصبح يهدد كيان العديد من الدول بمطالبة بعض الجماعات الانفصال مثلما حدث في بيافرا، وشابا، وجنوب السودان.[1]

كما واجهت الدولة القومية عوامل أخرى ساهمت في إضعافها وعدم استقرارها منها السياسية، الاقتصادية، التاريخية والنفسية. ومن بينها مشكلة رسم الحدود السياسية والتي كان للاستعمار دور كبير بحيث عمل على تقسيم القبيلة الواحدة بين دولتين أو أكثر (الهوسا والفولاني بين كل من نيجيريا، النيجر والكمرون، والايفي بين غانا والطوغو.[2]

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت منظمة الأمم المتحدة التي أعطت الحق لبلدان العالم الثالث المستعمرة في تقرير مصيرها، وجاء هذا في المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة في فقرتها الثانية "... تتساوى الشعوب من حيث الحقوق، وحقها في تقرير المصير... ".[3]

لكن كانت هناك معارضة شديدة لهذا المبدأ من قبل القنوات الاستعمارية مما أدى بهذه الشعوب إلى شن كفاح ضد الاستعمار نتج عنه إصدار لائحة حق تصفية الاستعمار رقم **1514** في الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة لسنة **1960** م، والتي نصت على أن لا يكون التحرير مقرون بشرط أو تحفظ. ويعتبر هذا المبدأ والمتمثل في حق الشعوب في تقرير مصيرها الحجر الأساس الذي دعم السيادة الوطنية للدول الإفريقية.[4]

لكن نتيجة ضعف النظم السياسية للدول الإفريقية وعدم قدرتها الدفاع عن سيادتها كانت تلجا إلى الجهاز القانوني الدولي، خاصة ميثاق الأمم المتحدة وتطالب بإقامة علاقات دولية مبنية على تدعيم التعاون الدولي في المجال الاقتصادي الذي تكتمل به السيادة السياسية.[5]

---

[1]. حمدي عبد الرحمن، ***مرجع سابق***، ص.84.

[2]. محمد عبد الغني سعودي، "قضايا إفريقيا،" **عالم المعرفة**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ع.34، أكتوبر 1980، ص. 212.

[3]. بلعلى عبد الجليل، ***السيادة والنظام الدولي الجديد***، مجموعة أعمال الملتقى الدولي: النظام الدولي الجديد ومصالح دول العالم الثالث (البليدة: ديوان المطبوعات الجامعية، ماي 1993) ص. 207.

[4]. ***المرجع نفسه***، ص ص. 208، 209.

[5]. Luc Sindjoum, ***Les Relations Internationales Africaines Entre Etats En Crise et Flux Transnationaux*** (Dakar; Sénégal: CODESRIA, 2002) p.

الفصل الثاني

النظام السياسي للنماذج المختارة- السودان والصومال-

المبحث الأول: الظروف التاريخية لاستقلال كل من السودان والصومال.

تقع السودان شرق القارة الإفريقية بحيث تعتبر أكبر الدول الإفريقية مساحة حيث تقدر مساحته بـ **2.505813 كلم^2** أي نسبة **8.3%** من المساحة العامة للقارة الإفريقية.[1] تحده من الشمال جمهورية مصر العربية و من الشمال الغربي الجماهيرية العربية الليبية و من الشرق البحر الأحمر و اريتريا و إثيوبيا، و من الجنوب الشرقي كينيا و من الجنوب أوغندا ومن الجنوب الغربي كل من الكونغو الديمقراطية و إفريقيا الوسطى، و من الغرب تشاد[2].

وكذلك بالنسبة للصومال حيث تقع في شرق القارة الإفريقية، إذ يحدها من الشرق خليج عدن والمحيط الهندي، ومن الغرب إثيوبيا ومن الغرب الشمالي جيبوتي، ومن الغرب الجنوبي كينيا، وتبلغ مساحتها حوالي **637.000** كيلو متر مربع.[3]

جمهورية الصومال تعرف بالقرن الإفريقي، وهو أقصى امتداد لإفريقيا صوب الشرق. تطل الصومال على خليج عدن من جهة الشمال بساحل يزيد طوله على **1000** كم، وعلى المحيط الهندي بساحل يزيد طوله على **2100** كم. ويزيد طول الحدود البرية للصومال على **2380** كم منها **61** كم مع جيبوتي في شمال غربي الصومال، **1645** كم مع أثيوبيا في الغرب والشمال الغربي، و**682** كم مع كينيا في الجنوب الغربي.[4]

[1]. Jean- François Nodinot, ***22 Etats Arabes une Nation*** (Paris : Editions du Sorbier, 1980), P.180

[2]. مجموعة من المؤلفين، ***الموسوعة السياسية العالمية*** (بيروت: دار الجيل، 1997) ص. 47.

وصلت الفتوحات الإسلامية إلى بلاد السودان عام **25** للهجرة، ومنها بدأت القبائل العربية بالتوافد إلى هذه المنطقة حيث أقاموا **03** مماليك إسلامية في الجزء الشمالي هي على التوالي:

مملكة الفونج (1505- 1821). سلطنة دارفور (1596- 1916). مملكة دنقلة (1570- 1880). [1]

وفي عام **1820** م قام **محمد علي باشا** حاكم مصر بإرسال ابنه **إسماعيل** بغرض احتلال السودان وقد استمر احتلال مصر للسودان **64** سنة، وقد قام السودانيون بمجموعة من الثورات أبرزها الثورة المهدية. ثم تلتها تأسيس جمعية اللواء الأبيض سنة **1924** م على يد علي عبد اللطيف والتي ساهمت في نشر الوعي والفكر التحرري في الأوساط المختلفة.[2]

لكن جوبهت الحركة برد بريطاني شديد أدى إلى اعتقال رئيسها وسجنه، هذا ما جعل الطبقة المثقفة السودانية تتحرك وتعقد مؤتمر سمي بمؤتمر الخريجين في **1938** م، طالبت فيه بتحسين المستوى الاجتماعي والتعاون مع الجهاز التنفيذي (الحكومة)، لكن السلطات الحاكمة تجاهلت مطالبهم مما حول مطالبهم إلى ضرورة منح السودان حق تقرير المصير، وكرد فعل على هذه المطالب قام الحاكم العام البريطاني في سنة **1947** م بإجراء إصلاحات، فاقترح تأسيس مجلس تشريعي له حق سن القوانين ومجلسا تنفيذيا يشترك في ولايتهما الانجليز السودانيون.[3]

في سنتي **1951** م و **1952** م ألغى مجلس النواب المصري المعاهدات السابقة والتي كان بموجبها الملك ملكا على مصر والسودان، وبعد مفاوضات مصرية مشتركة أعلن عن استقلال السودان في **19** ديسمبر **1955** م، وتم الإعلان الرسمي عن استقلال السودان في الفتح من يناير **1956** م.[4]

---

[1] . المرجع نفسه.
[2] . إسماعيل أحمد ياغي، ***تاريخ العالم العربي المعاصر*** (الرياض: مكتبة العبيكان، 2000) ص ص. 277- 305.
[3] . المكان نفسه.
[4] . إسماعيل احمد ياغي، ***مرجع سابق***، ص. 310.

قدم التجار العرب إلى الصومال مطلع القرن الثاني عشر الميلادي عبر خليج عدن حيث استوطنها العرب منذ ذلك الحين وأصبحت عاصمتها "**مجاديشو**" أو "**مقديشو**" مركزا تجاريا هاما على الساحل الشرقي لإفريقيا.

وعند ظهور الإسلام اتجهت أول هجرة إسلامية إلى ساحل إفريقيا الشرقي. ومن أشهرها تلك التي حدثت في القرن الثاني الهجري، واستقر المهاجرون على ساحل المحيط الهندي، وأسسوا بعض المستوطنات. ومن أشهر البعثات التي جاءت تدعو إلى الإسلام في الصومال تلك التي وفدت من حضرموت في أوائل القرن الخامس عشر الميلادي، وتألف من أكثر من أربعين داعية نزلوا في بربرة على ساحل خليج عدن. ومن هناك انتشروا في البلاد ليدعوا إلى الإسلام.[1]

استنجد الأحباش بالبرتغاليين سنة **1515** م نظرا لانتصار المسلين عليهم وكانت البرتغال أولى الدول الأوروبية التي وصلت إلى ساحل الصومال حيث تمكنوا من تدمير مدينتي بربرة وزيلع، واستولوا على بعض الموانئ.[2]

احتلت مصر كل من **مصوع** و**سواكن** سنة **1865** م. ووصل الجيش المصري إلى **بربرة** و **هرر** سنة **1875** م، وإلى **براوة** و **كسمايو** التي أُطلق عليها بور إسماعيل، إلا أن وصول المصريين إلى هذه الجهات أزعج البريطانيين، فتدخلت الحكومة البريطانية واحتلت **زيلغ** و **بربرة** سنة **1883** م بعد أن انسحب منها المصريون.[3]

[1] . نفس الصفحة.

[3] . سعد حقي ، مرجع سابق،ص.78

أما بالنسبة لإيطاليا فقد اتجهت إلى الصومال، واشترت ميناء عصب سنة **1869** م. وبدأت في سلسلة من معاهدات الحماية، نظير مبالغ من المال، مع شيوخ الساحل الصومالي وسلاطينه. وتم تأجير **كسمايو** سنة **1889** م، و**مقديشو** سنة **1892** م. وأعلنت إيطاليا حمايتها على الصومال الجنوبية سنة **1896** م.[1]

ولم تقف فرنسا موقف المتفرج بالنسبة للصومال، فأسرعت إلى شراء ميناء **أوبوك** الواقع في جيبوتي سنة **1862** م. وفي سنة **1888** م اتفقتا على أن تكون جيبوتي لفرنسا **وزيلع** لبريطانيا.

قاد الزعيم الصومالي **محمد عبد الله حسن** المقاومة الوطنية ضد كل من بريطانيا وإيطاليا وأثيوبيا ابتداء من عام **1899** م حين أعلن الجهاد ضد المستعمرين. حتى توفِي سنة **1920** م.

بعد قيام الحرب العالمية الثانية، استطاعت إيطاليا أن تحتل الصومال البريطاني عام **1940** م، إلا أن بريطانيا استطاعت أن تلْحق هزيمة كبيرة بإيطاليا عام **1941** م. وتمكنت من احتلال الصومال الإيطالي. ولكن الإيطاليون استعادوا سيطرتهم مرة أخرى على محميتهم عام **1950** م. وفي عام **1948** م، استطاعت أثيوبيا أن تعيد سيطرتها على **الأوقادين**.[2]
وفي عام **1950** م وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إنشاء الوصاية على الصومال. وقبل أن تخرج بريطانيا من الصومال وضعت بذور المشكلات المتعلقة بالحدود بين الصومال وأثيوبيا في الغرب، وبين الصومال وكينيا في الجنوب، فبريطانيا هي التي سلَّمت **الأُوغادين** للحبشة، وهي التي سلَّمت **إقليم إنفدي** لكينيا.[3]

يعتبر الصوماليون أن الصومال يتكون من **05** أقاليم منها ثلاث أقاليم لا تخضع ألان للحكم الصومالي والأقاليم الخمسة هي:[4]

[2] . المرجع نفسه، ص. 79

الإقليم الأول هو إقليم "**العفر والعيسى**" ويطلق عليه "**أرض العفر والعيسى الفرنسية**" أو الساحل الفرنسي للصومال وهو الآن يشكل دولة "**جيبوتي**" التي استقلت سنة **1977** م.

الإقليم الثاني هو الصومال الغربي؛ أو إقليم **أوجادين**، ضمه الاحتلال البريطاني إلى إثيوبيا عام **1954** م وما زال تحت سيطرتها إلى الآن.

الإقليم الثالث الغير الخاضعة للحكم الصومالي هو **إقليم جنوب غربي الصومال**، وهو إقليم **الحدود الشمالية الكينية**، ضمته كينيا إلى كامل أراضيها عام **1963** م

الإقليم الرابع يعد أول الأقاليم الصومالية حتى الآن وهو **أرض الصومال البريطاني**، يقع في الشمال الغربي للبلاد وحصل على استقلاله من البريطانيين في **26** جويلية **1960** م.

الإقليم الخامس استقل بعدها بستة أيام، وهو إقليم **صومالي لاند**، وتحديدا أرض **الصومال الايطالي**، ويقع هذا الإقليم جنوب ووسط الصومال الحالي وصولا إلى شماله الشرقي، دخل تحت الحماية البريطانية سنة **1941** م ثم عاد إلى الوصاية الايطالية بأمر من الأمم المتحدة إلى أن اتحدت مع الصومال البريطاني سنة **1960** م ليكونا دولة الصومال الحديث.

المبحث الثاني: المؤسسات السياسية والدستورية في السودان والصومال.

أولا: المؤسسات السياسية في السودان:

تنص المادة الثانية من الدستور السوداني على أن نظام الحكم في السودان **جمهوري اتحادي** حيث تقول: « السودان جمهورية اتحادية تحكم في سلطانها الأعلى على أساس النظام الاتحادي الذي يرسمه الدستور..."[1] وقد ارتسمت معالم هذا النظام بداية من **30** جوان **1989** م تاريخ حدوث الانقلاب العسكري الذي قادته الجبهة القومية الإسلامية بقيادة **عمر الحسين البشير**، واعتبر مجلس قيادة ثورة الإنقاذ كأعلى هيئة تُوكل لها مهمة تمثيل النظام[2].غير أنه بداية من تاريخ التاسع من يناير **2005** م دخل السودان مرحلة سياسية جديدة تمثلت في التوقيع على اتفاقية السلام النهائي بين **حكومة الإنقاذ** و **الحركة الشعبية لتحرير السودان** الممثلة لجنوب السودان، لتنهي بذلك حربا أهلية دامت **20** سنة، وتضمن هذا الاتفاق التأسيس لجمهورية سودانية جديدة و دستور انتقالي يحدد طبيعة و ملامح الدولة السودانية الجديدة.[3]

السلطة التنفيذية:

يتكون الجهاز التنفيذي في السودان من طرفين رئيسين وهما رئيس الجمهورية الذي يعد أعلى هيئة دستورية توكل له مهام متعددة من أهمها: القيادة العليا لقوات الشعب ، تشكيل المجلس الوزراء، تعين الوزراء. إعلان حالة الحرب أو السلم ومجلس وزراء يتولى مهام ذات طابع تنفيذي و إداري وإصدار اللوائح المنظمة للمجلس ، وتلتزم السودان بنظام حكم محلي في الإدارة يتكون من **26** ولاية تتمتع كل منها بسلطات تشريعية و تنفيذية واسعة ،ويقتصر دور الحكومة المركزية على التخطيط و إقرار السياسات العامة و كذا تعيين الولاة[4].

---

[1]. اريك كنال فورغ،***مجموعة دساتير البلدان العربية*** (بيروت:مركز الدراسات الحقوقية للعالم العربي، 2000)ص.13

[2]. حيدر إبراهيم علي، ***أزمة الإسلام السياسي في السودان*** (الجزائر :موفم صاد،1993)ص.67.

[3]. مصعب الطيب بابكر، "تفاهم متساكوس حل أم مشكلة"، **مجلة البيان**، الرياض، ع. 180، نوفمبر 2002، ص.84

[4]. نص الدستور السوداني الاستقلالي (الجزء الثالث)، ***اركامنى مجلة الآثار و الانتربولوجيا السودانية***، الخرطوم، العدد 33 ، فيفري 2005،ص.72

السلطة التشريعية:

تتمثل السلطة التشريعية السودانية في المجلس الوطني الذي يتم انتخاب أعضائه البالغ عددهم ثلاثة مائة وستون **(360)** نائبا لمدة أربع سنوات. و يتولى وظائف التشريع و التمثيل و الرقابة على السلطة التنفيذية و أعمال الوزراء[1]. لكن بعد توقيع اتفاقيات السلام بين حكومة الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان أصبحت السلطة التشريعية ممثلة في المجلس الوطني المكون من **450** عضوا، يمثّل فيها المؤتمر الوطني باثنين و خمسين في المائة **(52%)** و تمثل الحركة الشعبية لتحرير السودان بثمانية و عشرين في المائة**(28%)**، بينما تمثل القوى السياسية الشمالية الأخرى ب**14%** و الجنوبية المتبقية بـ **6%**.[2]

السلطة القضائية:

تسمى السلطة القضائية في السودان بالسلطة الحقانية و تنقسم إلى شقين، القضاء المدني و القضاء الجنائي و تعتبر المحكمة العليا بالخرطوم أعلى هيئة تتولى مهمة مراقبة دستورية القوانين و الإشراف على المظالم، بالإضافة إلى هذا يوجد القضاء الشرعي كهيئة مستقلة تهتم بمجالات عديدة منها الاعناء بالإفتاء و الإشراف على المساجد و تعيين الأئمة و المؤذنين و الإشراف على الأوقاف[3]. وتسند ولاية القضاء القومي في جمهورية السودان لسلطة مستقلة تسمى بالسلطة القضائية القومية تتكون من "المحكمة القومية العليا، و محاكم الاستئناف القومية، و محاكم قومية فرعية".[4]

ثانيا: المؤسسات السياسية في الصومال:

اتحد كل من الصومال الإيطالي والصومال البريطاني بعد استقلالهما في **01** جويلية سنة **1960** م، وكَونا **جمهورية الصومال**. وتم انتخاب **آدم عبد الله عثمان** رئيساً للجمهورية الجديدة. وتم تأسيس جمهورية الصومال الديمقراطية المبنية على التعددية الحزبية. بعد

---

1. ***المرجع نفسه***، ص.29
2. ***المرجع نفسه***، ص.73
3. اريك كنال فورغ، ***مرجع سابق***، ص.130
4. نص الدستور السوداني الاستقلالي (الجزء الثالث)، ***اركامنى مجلة الآثار و الانتربولوجيا السودانية***، الخرطوم، العدد 33 ، فيفري 2005، ص ص. 3 – 8.

الاستقلال أجريت انتخابات برلمانية **للجمعية الوطنية** حيث كانت تتألف من **123** مقعد، وتعقد كل أربع سنوات. وظل هذا الأمر سائداً حتى أكتوبر **1969** م حينما اختير "**محمد سياد (زياد) بري**" رئيساً للمجلس الأعلى لقيادة الثورة بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح بالنظام السابق. ثم اختير فيما بعد رئيساً للجمهورية، بحيث قرر الإجراءات التالية:[1]

* إيقاف العمل بالدستور.
* إلغاء الأحزاب السياسية.
* تغيير اسم الدولة إلى **جمهورية الصومال الديمقراطية**.
* جمع كل السلطات الحكومية في يده ويد مجلس الثورة.

كانت الصومال مقسمة إلى ثماني مناطق حتى **1973** م. وكانت هذه المناطق مقسمة إلى **47** إقليماً. وضمت هذه الأقاليم **83** بلدية وبلدية فرعية. وكان من حق البلديات فرض الضرائب وتخطيط المدن والقيام بالخدمات العامة. وفي عام **1973** م زاد عدد المناطق إلى **14** منطقة وأصبحت مقديشو محافظةً قائمة بذاتها. وكان مجلس الثورة هو الذي يختار المسؤولين عن إدارة هذه المناطق والأقاليم الفرعية.[2]

السلطة القضائية:

منذ الاستقلال حتى **1969** م، كانت المحكمة العليا هي أعلى سلطة قضائية في البلاد. وكانت تمارس سلطاتها القضائية في الأمور المدنية والإدارية وفرض العقوبات في إطار الحقوق الدستورية، وكانت هناك محاكم للأقاليم والمقاطعات، إلا أن إعلان الصومال دولة اشتراكية صاحبه إصدار عدد من القوانين مثل قانون الحفاظ على أمن الدولة في **1970/9/10** م، وقانون أمن المجتمع في **1970/11/1** م.[3]

[1]. عبد القادر محمد عثمان، ***الصومال أرض وتاريخ .. آمال وتحديات***، في http://sharkiaonline.com/images/somal122006.doc 11/04/2007.

المحاكم الإسلامية:

ظهرت المحاكم الشرعية على الساحة الصومالية في عام **1994** م بعد أن هدأت حدة الحرب الأهلية، وبدأ متمردو الميليشيات في العودة إلى قبائلهم مرة أخرى يحملون السلاح، بدأت المشاكل في الظهور على السطح وفشل "أمراء الحرب" وقادة الميليشيات في السيطرة عليها.[1]

احتقنت الأوضاع الأمنية وتزايدت الانتهاكات وغابت العقوبات، ولاح الحل عندما اجتمع زعماء القبائل المتواجدة في شمال العاصمة الصومالية "مقديشو" وقرروا إنشاء "المحاكم الإسلامية" من أجل محاولة فرض الأمن، ووافق على إنشائها أمراء الحرب، لأنهم لم يجدوا فيها تهديدا لقوتهم. و"المحاكم الإسلامية" لفظ تم إطلاقه على منظومة متكاملة لإقرار الأمن، تشمل بين أجنحتها **قوات مسلحة مدربة**، و**محكمة** تقوم على فصل المنازعات والحكم في المخالفات حسب الشريعة الإسلامية، و**سجون** يحبس فيها من يتم الحكم عليه بالحبس، وكانت كل محكمة مختصة بالفصل في النزاعات وحل المشكلات التي تواجه القبيلة الواحدة وبين أبنائها.[2]

حلت المحاكم الإسلامية على يد أمراء الحرب وأغلقوا الأماكن التابعة لها، وذلك بعد تنامي دورها في استرجاع الأمن.

عادت هذه المحاكم للظهور مرة أخرى في عام **1999** م وظلت في صعود مستمر حتى وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث انتشر الخوف العالمي من كل ما يحمل كلمة "إسلامي"، فانزوت هذه المحاكم بعض الشيء واستمرت في العمل الصامت.

وبداية من عام **2004** م ظهرت المحاكم "الشرعية" على الساحة مرة أخرى، وبقوة وبدعم من رجال أعمال صوماليين، كانوا يرون المحاكم الإسلامية قوة قادرة على حماية الأمن وسلامة العملية التجارية من جهة ولكي يرفعوا عن أنفسهم تلك الإتاوات التي فرضها أمراء الحرب لتمويل حربهم من جهة أخرى، كما شهد عام **2004** م تطورا إيجابيا في مصلحة تلك المحاكم،

[1]. عبد القادر محمد عثمان، ***الصومال أرض وتاريخ .. آمال وتحديات***، في الموقع نفسه.
[2]. عبد القادر محمد عثمان، ***الصومال أرض وتاريخ .. آمال وتحديات***، في الموقع نفسه.

عندما تحولت من محاكم قبلية تختص كل محكمة بقبيلتها فقط إلى شبكة من المحاكم يسيرها إسلاميون ينتمون إلى قبائل مختلفة تتعاون فيها بينها وتقوم بأعمال مشتركة، ثم اندمجت هذه المحاكم في كيان جديد تحت اسم "**اتحاد المحاكم الإسلامية**" تنضوي تحته حوالي **11** محكمة في العاصمة مقديشو، وتم اختيار الشيخ "**شريف شيخ أحمد**" رئيسا لها.[1]

المبحث الثالث: العملية السياسية في السودان والصومال.

<u>أولا: السودان:</u>

بعد الإطاحة بنظام **النميري** في سنة **1985** م عن طريق انقلاب عسكري، تولى الجنرال **سوار الذهب** الحكم في ظروف داخلية صعبة فاعتمد الحوار مع الفاعلين السياسيين، لكن تراجع مستوى المعيشة واستفحال الفساد ورفض **جون قارينق** الانضمام إلى العملية السياسية، كلها عوامل سببت في قيام ضباط في **30** جوان **1989** م بانقلاب عسكري قاده الجنرال **عمر حسن البشير** بمباركة من الداعية الإسلامي **حسن الترابي**، مما أعطى نوعا من الشرعية الإيديولوجية للعسكريين. هذا أدى إلى توجيه انتقادات غربية للسودان حيث ألغت أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية المساعدات التي كانت تقدمها للسودان، بالإضافة إلى وقف دول الخليج دعمها للسودان اثر موقفه الداعم للعراق.[2]

وفي سنة **1999** م قام **البشير** بإعلان حالة الطوارئ وحل البرلمان، وعمل على إخراج السودان من عزلته الدولية وتحسين علاقات بلاده مع دول الجوار والدول الإفريقية وعلى إثرها طالبت الدول العربية ودول حركة عدم الانحياز برفع العقوبات على السودان التي فرضت عليه منذ **1996** م.[3]

---

[1]. ***<u>المكان نفسه.</u>***

[2]

[3]. تيم نبلوك، ***<u>العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط العراق – ليبيا – السودان</u>*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001) ص. 226.

وبالرغم من الإصلاحات التي قام بها النظام السوداني الحالي من اجل إرساء الاستقرار خاصة الاتفاق مع حركة **جون قارينق** وإنهاء الخلاف نهائيا، إلا انه لازال يعاني من العديد من الصعوبات منها تفجر **أزمة دارفور** التي يستعملها الغرب كورقة ضغط للضغط على السودان[1]

الصومال:

طبقت الصومال منذ **1960** م النظام البرلماني كنظام سياسي في الحكم، وقد قاد العملية حزب "**الشباب الصومالي**" الذي أنشأته ورعته الإدارة العسكرية البريطانية بين سنة **1941** م – **1948** م وهذا ما يعني تبعية لبريطانيا بعد سنة **1960** م. وفي سنة **1969** م، قام الجنرال "**محمد سياد بري**" بانقلاب عسكري بدعم من مصر والولايات المتحدة الأمريكية بالسلاح والمال مباشرة، ودفعته إلى شراء العتاد العسكري من الاتحاد السوفيتي. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تستعمل "**سياد بري**" للضغط على الإمبراطور "**هيلا سيلاسي**" الموالي لبريطانيا، وذلك بدعم مطالب الصومال في استرجاع إقليم "**اوغادين**"، وكان واضحا دعم **سياد بري** ومن ورائه الولايات المتحدة لـ "**جبهة تحرير الصومال الغربي**" التي تطالب باستقالة إقليم "**اوغادين**".[2]

وبعد وصول "**مانغستو هيلا مريام**" وهو عميل أمريكي إلى السلطة في إثيوبيا عبر انقلاب عسكري في **12** أكتوبر **1974** م أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية دعمها للصومال واقتصر فقط على تلبية حاجات النظام في الأمن الداخلي ضد محاولات الانقلاب.

وقد أدت حرب **1988** م التي وقعت بين إثيوبيا والصومال حول إقليم **اوغادين** والتي هزم فيها "**سياد بري**" إلى تأجيج الغضب الشعبي ضد النظام في الصومال.[3]

---

[1]. **المرجع نفسه**، ص. 230.
[2]. هيئة التحرير، "الإطباق الأمريكي على القارة السوداء، " **صوت الأمة**، ع.05، آب 2004، ص.20.
[3]. المرجع نفسه، ص.22.

وكان السبب المباشر لهذه الهزيمة هو تحول المساعدات العسكرية الروسية من **سياد بري** إلى **مانغستو** بالإضافة إلى الدعم الليبي لمانغستو مما أدى بالصومال إلى قطع علاقاتها مع ليبيا.[1]

وفي سنة **1982** م قام **سياد بري** بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية من اجل المطالبة بالمزيد من المعونات المالية والعسكرية، فقوبل بمجموعة من المطالب لتحقيقها، ومن أهمها:

* إطلاق سراح الكثير من السجناء السياسيين وإجراء الانتخابات.
* التنازل عن المطالبة بإقليم اوغادين والحدود الشرقية مع كينيا.
* القيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية.

وبعد عودة **سياد بري** إلى الصومال قام بإطلاق سراح الكثير من السجناء السياسيين ووقع اتفاقا في ديسمبر سنة **1984** م مع كينيا تنازل بموجبه عن **إقليم الحدود الشرقية** هذا ما أدى إلى قيام الحركات المعارضة بإعلان الحرب على **سياد بري** واستقوت في ذلك بالدعم الأمريكي والليبي.[2]

هذا ما أدى إلى سقوط نظام **سياد بري**، وفتح الباب على مصراعيه للفوضى والحروب الأهلية بين الحركات الصومالية للسيطرة على الأرض وإقامة دولة أخرى. وبعد سنتين من سقوط نظام **سياد بري** أصدرت الأمم المتحدة مجموعة من القرارات تمكن أمريكا من التدخل العسكري في الصومال:

01- القرار الأممي رقم **733** المؤرخ في جانفي **1992** م حظر بموجبه بيع السلاح للصومال.

02- القرار الأممي رقم **751** المؤرخ في **24** أفريل **1992** م تشكيل بعثة الأمم المتحدة للصومال "يونوصام" مكونة **50** مراقبا عسكريا، مهمتها مراقبة وقف إطلاق النار بين الفصائل الصومالية.

[1] نفس الصفحة.
[2] . المكان نفسه.

03- القرار الأممي رقم **775** المؤرخ في **28** سبتمبر **1992** م والمتضمن زيادة عدد المراقبين العسكريين وتكوين **04** مناطق للتدخل الدولي. (المناطق الأكثر تضررا).

04- القرار الأممي رقم **794** المؤرخ في **03** ديسمبر **1992** م والمتضمن إنشاء قوات الأمم المتحدة للإنزال **UNITAF**.

ومن الخصائص الواضحة في الصومال هي أن القبيلة من يتحكم في حركة العملية السياسية في البلاد بما لها من علاقات معقدة تتداخل وتتشابك فيها المصالح والمشاكل، ويمكن أن ترتفع أو تهبط بكل مبادرة أو فعل يحدث في ذلك البلد. وحتى الحكومة والبرلمان وموظفو الدولة يتم تقسيمهم وتصنيفهم بشكل دقيق وفق هذه التوازنات القبلية المعقدة، وعلى هذا الأساس يتوقف نجاح أي طرف كان، وهو ذات الاختبار الذي يسري ويمر اليوم على المحاكم الإسلامية إن أرادت أن تتمكن من تحويل سيطرتها إلى واقع حقيقي ملموس في المستقبل المنظور.[1]

[1]. عبد القادر محمد عثمان، ***الصومال أرض وتاريخ .. آمال وتحديات***، في الموقع نفسه.

الفصل الثالث

العوامل المؤثرة على مسألة السيادة في افريقيا-نموذجي السودان والصومال-

المبحث الأول: العولمة وتأثيرها على السيادة في السودان والصومال.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام الدولي، تعززت هيمنتها على العالم، بعيدا عن ميثاق الأمم المتحدة الذي أقرته شعوب العالم. هذا ما أدى الى هيمنة النظام الرأسمالي العالمي على مقدرة شعوب العالم في إطار ظاهرة العولمة الراهنة.

وقد جاء هذا المفهوم نتيجة مجموعة من التطورات أهمها ضرورة الاعتماد الدولي المتبادل بحيث انه لايمكن لأي دولة إشباع حاجات مواطنيها بمفردها – حتى الدول الكبرى – وهذا ما يستدعي تعاون بين الدول على أساس المصالح المشتركة.[1]

ومن ناحية أخرى شهد العالم ثورة إعلامية هائلة في وسائل الاتصال وتكنولوجيات المعلومات، هذا ما حول العالم الى قرية صغيرة.[2]

هذا وقد تراجع دور الدولة كفاعل رئيسي ووحيد على الساحة الدولية، بحيث ظهرت مجموعة من الفواعل والتي أخذت أدوارها، وتتمثل هذه المؤسسات في مؤسسات المجتمع المدني الدولي والمنظمات الغير حكومية وجماعات الضغط الدولية...الخ. إلا أن هذا الوضع اثر سلبا على دول إفريقيا وآسيا بحيث زادت الهيمنة الأمريكية على اغلب هذه الدول، في ظل تراجع دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في مواجهة هذه السيطرة الأمريكية على العالم. ونتيجة ابتعاد تعامل الولايات المتحدة الأمريكية بميثاق الأمم المتحدة زاد اللجوء الى استخدام القوة العسكرية تحت مسميات عدة لتطبيق شروط وسياسات النظام الرأسمالي المعولم، بحيث تحولت الكثير من المناطق الى مسارح مضطربة منها الصومال الذي كان من اكبر ضحايا النظام الدولي الجديد أحادي القطبية، نتيجة تدخل الولايات المتحدة الأمريكية المباشر فيه عسكريا، مما أدى الى تدمير التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للصومال كليا وتحول شعبه الى

[1]. أحمد الرشيدي، "حق التدخل الدولي: هل يعني إعادة النظر في مفهوم سيادة الدولة؟،" **مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة**، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، السنة الأولى، ع.08، اغسطس2005) ص.09.

[2]. المرجع نفسه، ص.10.

لاجئين في الدول المجاورة.[1] وأصبح الصومال من أسوا المناطق في العالم أمنا حيث صنفت الصومال خامس أسوا دولة في العالم إذ تعد من أكثر الدول فشلا.[2]

كذلك اثر التدخل في الشؤون الداخلية للسودان المتكرر الى زعزعة استقراره وانتهاك سيادته، لكن كل المحاولات من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين من اجل التأثير على السودان تارة بالضغط عن طريق مجلس الأمن بفرض عقوبات وتارة بالتهديد بالتدخل العسكري، إلا أن السودان ظل يقاوم مد العولمة السياسية بإجراء مجموعة من الإصلاحات الداخلية مثل الاتفاق مع الجبهة الجنوبية لتحرير السودان وإشراكها في العملية السياسية، إلا أن مشكلة دارفور لا تزال عالقة في ظل عدم الوصول الى اتفاق ينهي الحرب الأهلية في الإقليم.[3]

أما في الجانب الاقتصادي وفي ظل فشل تكامل اقتصادي عربي أو إفريقي فان السودان واجه صعوبات عديدة في عملية المسايرة والمواكبة في ظل تدفق تكنولوجيا المعلومات والسلع ورؤوس الأموال، بالرغم من اهتمام الحكومة السودانية بترقية بعض المؤسسات الوطنية ومحاولة جلب المستثمر الأجنبي وذلك بعقد اتفاقات ثنائية مع بعض الدول الآسيوية على غرار الصين.[4]

المبحث الثاني: النزاعات الحدودية لكل من السودان والصومال.

يعتبر كل من السودان والصومال من بين أكبر الدول في إفريقيا نزاعا على الحدود مع الدول المجاورة لهما، إذ كان النزاع الحدودي بين الصومال وكينيا أول اختبار حقيقي لقدرة الدول الأفريقية علي الرضا والاقتناع بحدودها الموروثة من الاستعمار، فبعد استقلال الصومال سنة **1960** م طالبت الصومال بضم الصومال الكيني، الذي فصلته بريطانيا سنة **1929** م وعملت على القضاء على الحركات التحررية التي تدعو إلى الوحدة. إذ كانت هناك مشاجرات

---

[1]. غازي الصوراني، ***العولمة والعلاقات الدولية الراهنة***، في: نفس الموقع.

[2]. ستيوارت باتريك، ***عشوائية التعامل الدولي مع الدول الضعيفة***، تر.شيرين حامد فهمي، في: http://www.islamonline.

[3]. هيئة التحرير، "الإطباق الأمريكي على القارة السوداء،" ص.19.

[4]. ***الاقتصاد السوداني بين ضرورة التأصيل ومتطلبات العولمة***، في: http:www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147489743&bk=1. 21/04/2007.

بسبب النزاع معها على الأراضي، إلا أن هذا الخلاف لم يصل حد المواجهة العسكرية، عقدت في فترات سابقة مؤتمرات لأجل الوفاق بين زعماء الحرب، لكن كلها لم تنه الخلاف، وآخرها مؤتمر نيروبي في ديسمبر سنة **1984** م مع كينيا تنازل بموجبه سياد بري عن **إقليم الحدود الشرقية**. وعلى أية حال فإن كينيا وإثيوبيا متفقتان على الخوف من الصومال لأجل صراعهم على الأرض، لأن الكثير من الصوماليين يسكنون شمال شرقي كينيا.[1]

لكن أخطر النزاعات كانت بين الصومال وإثيوبيا حول إقليم **أوغادين**، إذ ترجع جذوره إلى أواخر القرن التاسع عشر فقد كان شعب **أوغادين** الذي ضمه **منليك** الي أثيوبيا بمساعدة كل من بريطانيا وايطاليا خلال فترة التكالب الاستعماري يطمح الي الانفصال والانضمام للصومال. وكان النزاع قد بدأ بشن **جبهة التحرير الصومالية الغربية** الممثلة لشعب **الاوروموي** إقليم **أوغادين** الشرقي هجمات علي القوات الإثيوبية عام **1976** م لكن ما بدا انه تمرد سرعان ما تحول الي حرب دولية حينما عبرت القوات الصومالية الحدود في مارس **1977** م لتحاصر وتستولي علي عدد من المدن الأثيوبية مستغلة انشغال القوات الإثيوبية في محاربة الثوار الإريتريين في الشمال. وتفاقم الموقف وتم تدويل الصراع بدخول الروس والكوبيين الي جانب إثيوبيا.[2]

وقد كانت الأراضي الصومالية طيلة النزاع الإثيوبي الإريثيري ساحة للحرب بين الطرفين خاصة سنة **1999** م عندما عبرت القوات الإثيوبية آنذاك الحدود إلى الصومال لضرب معاقل **حسين عيديد** أحد قادة الحرب الصوماليين في ذلك الوقت (والذي صار وزيرا للداخلية في الحكومة الانتقالية) في **بيدوا** (مقر الحكومة المؤقتة) وكانت الحجة الإثيوبية آنذاك وجود مقاتلين تابعين للجبهات الإثيوبية المعارضة في هذه المناطق .

وكانت إريثيريا قد دخلت في تحالف مع **حسين عيديد** لتسهيل دخول آلاف المقاتلين المعارضين للنظام **في أديس أبابا** إلى إثيوبيا عن طريق الصومال بأسلحتهم مما أدى إلى قيام

---

[1]. محمد عبد المنعم، ***مرجع سابق***، ص ص. 206،205.

[2]. محمود عبد الرحمن الشيخ، ***الحدود الاستعمارية وأثرها في مشكلات إفريقيا***، في:
http://www.meshkat.net/new/list.php?catid=5&authid=171.

القوات الإثيوبية بمهاجمة مدينة **بيدوا** وإخراج مليشيات **عيديد** من المنطقة وتم ذلك بالفعل عام **1999** م.

وكانت القوات الإثيوبية قبل ذلك قد عبرت الحدود مرات عديدة لضرب مواقع مليشيات جماعة **الاتحاد الإسلامي الصومالي** بجنوب غربي الصومال وكان من الطبيعي أن تقوم إريثيريا باستغلال العداء بين الجماعات الصومالية وإثيوبيا وتقوم بدعم كل من المعارضة الإثيوبية المسلحة وكذلك الفصائل الصومالية التي كانت تقوم بدور المسهل للعمليات العسكرية للمقاتلين الإثيوبيين المعارضين.[1]

المبحث الثالث: التدخلات الأجنبية في كل من السودان والصومال

أزمة دارفور:

تقع دارفور في المنطقة الممتدة غرب السودان، وتعتبر هذه المنطقة من اكبر المناطق في السودان مساحة، غنية جدا بالموارد الطبيعية، إلا أن الأوضاع الاقتصادية المتردية أدت إلى تفاقم البطالة والجفاف والفقر، هذا ما أدى إلى اندلاع مواجهات مسلحة بين القوات الحكومية والمتمردين والمتمثلين في حركتين:

1-حركة العدل والمساواة السودانية:

تأسست سنة **1993** م وتتكون من شقين سياسي بزعامة **الدكتور خليل إبراهيم**، وعسكري بقيادة **العميد التيجاني سالم درو**.وتمثلت مطالبها في تطبيق الديمقراطية وتحسين التنمية وإقامة نظام فيدرالي.

2-حركة جيش تحرير دارفور:

تطالب الحركة بإقامة دولة ديمقراطية موحدة، تعترف بالتعددية السياسية والثقافية والإثنية واحترام حقوق الإنسان واعتماد مبدأ العلمانية، يرأس الحركة عبد الواحد محمد نور.

ونظرا لتجاهل الحكومة السوداني لمطالب هذه الحركات والأعمال الجارية في منطقة دارفور، ووصفها لهذه الحركات بقطاع الطرق والمرتزقة، استغلت الولايات المتحدة الأمريكية

[1]. محمود عبد الرحمن الشيخ، ***الحدود الاستعمارية وأثرها في مشكلات إفريقيا***، في موقع سابق.

والدول الغربية الأوضاع في منطقة دارفور، للضغط على السودان، فبعد صدور تقارير من الأمم المتحدة وبعض المنظمات الإنسانية، اتهمت فيها الحكومة السودانية بالتواطؤ مع بعض القبائل العربية من اجل انتهاك حقوق أهالي دارفور، جاء هذا في مرحلة كانت فيها حكومة السودان والجبهة الجنوبية لتحرير السودان في مفاوضات من اجل الوصول إلى حل نهائي لمشكلة الجنوب. ويأتي تركيز الولايات المتحدة على السودان نتيجة أطماع، إذ تعتبر السودان ذات موقع استراتيجي وتحتوي على موارد طبيعية هائلة.[1]

وأزمة دارفور وجدت فيها الإدارة الأمريكية ملاذا للضغط على السودان، فعملت على تدويل أزمة دارفور، حيث اصدر مجلس الأمن قرارا رقم **1706** يقضي بإرسال قوات أممية لحفظ السلام في دارفور بحجة حماية حقوق الإنسان، لكن الحكومة السودانية رفضت أي تدخل في شؤونها الداخلية، بالرغم من التهديدات الأمريكية بالتدخل العسكري في السودان.[2]

<u>التدخل الأمريكي في الصومال:</u>

يتزايد القلق من أن تصبح الصومال ساحة حرب إقليمية بين إثيوبيا التي تدعم الحكومة الانتقالية وبين إريثيريا التي تدعم المحاكم الإسلامية. وتصفية الحسابات بين اللاعبين الإقليميين لا تقتصر على إثيوبيا وإريثيريا فهناك نحو **12** دولة ضالعة في الصراع داخل الصومال بأشكال مختلفة حسب آخر تقرير للأمم المتحدة، وأهم هذه الدول الولايات المتحدة وإيطاليا ومصر والسودان وأثيوبيا وأوغندا وإريثيريا وليبيا واليمن وإيران ودول أخرى.

في يناير **1991** م أُطيح بالرئيس الصومالي **سياد برِّي**، تنَّفس الصوماليون الصعداء إلا أن **عيديد وعلي مهدي** زجَّوا بالشعب الصومالي في حرب أهلية حصدت من الصوماليين أكثر مما حصده بري ثم جاءت المجاعة بعد ذلك لتكمل ما لم تحصده الحرب، مبعوث الأمم المتحدة للأزمة الصومالية الدبلوماسي الجزائري **محمد سحنون** انتقد الأمم المتحدة على موقفها من المجاعة وتسبُبها في هلاك مئات الصوماليين كل يوم، وأنها لا تقوم بالدور الذي ينبغي أن

[1]. هيئة التحرير، "الإطباق الأمريكي على القارة السوداء،" ص ص. 18- 19.
[2]. نوار عبد القادر حسن، "التمرد المسلح في دارفور: ساحة جديدة للقتال في السودان،" السياسة الدولية، ع. 153، جويلية 2003، ص.266.

تقوم به؛ ونتيجة لهذا الانتقاد وللخلافات بينه وبين القيادات العسكرية –الأمريكية منها تحديدا– الموجودة على أرض الصومال فقد تمت إقالته من قبل الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك الدكتور **بطرس بطرس غالي** حيث تم تعيين شخصا آخر بناءا على توصيات أمريكية هو الجنرال الأمريكي **جوناثون هاو** وقد برر الأمين العام للأمم المتحدة إقالته **لسحنون** لعدم تعاونه مع القوات الموجودة على أرض الصومال.

وقد كتبت العديد من التقارير في تلك الفترة أشارت جميعها إلى فشل الأمم المتحدة في إدارة أزمة المجاعة مما دفع الرئيس الأميركي **بوش الأب** قبل أسابيع من خروجه من البيت الأبيض إلى أن يعلن عن تدخل أميركا في الصومال بسبعة وعشرين ألف جندي وقيل ثمانية وعشرين تحت ستار **إعادة الأمل** في الصومال.

وقد اختلف المحللون حول الهدف الرئيس من التدخل الأمريكي في الصومال فمن قائل بأن الهدف من التدخل في الصومال هو إيجاد تبرير للرأي العام للقيادة الأميركية لكي لا تتدخل في يوغوسلافيا إذ من غير المنطقي التدخل في منطقتين وفي نفس التوقيت تقريبا وقائل يقول إن أميركا تريد أن تشكل قوة لها في القرن الأفريقي تضمن من خلالها تنفيذ مصالحها؛ فوزيرة الخارجية الأمريكية **أولبرايت** ذهبت في تلك الفترة مرارا إلى القرن الأفريقي في محاولة منها لإيجاد نفوذ أميركي في المنطقة لأن كلا من فرنسا وإيطاليا كانتا تتمتعان بنفوذ كبير في تلك المنطقة من قبل، وكان الوجود الأميركي في القرن الأفريقي مهما جدا للسياسة الأميركية.

وقد أوصى الأمين العام للأمم المتحدة **الدكتور غالي** بتوصيات لمجلس الأمن كانت وراء استصدار قرار **814** في **26** مارس للتغطية على الوجود الأميركي في الصومال حيث نَصّ القرار على أنه يجوز لقوة الأمم المتحدة بدلا من مواصلة مهمة حفظ السلام التي قامت بها القيام بعمليات فرض السلام إذا اقتضى الأمر، وهذا يعني التفويض الدولي بشن الحرب على المليشيات الصومالية وبهذا تكون الأمم المتحدة ومجلس الأمن قد فوّضا القوات الأميركية الموجودة في الصومال لقمع المليشيات الصومالية.

وعندما دخلت هذه القوات في مواجهة مباشرة في خمسة يونيو عام **1993** م حينما هوجمت وحدة باكستانية تابعة للأمم المتحدة وقُتل **26** جندي باكستاني وجُرح آخرين سرعان ما صدر قرار مجلس الأمن رقم **837** لتأديب **عيديد**.

وفي 12 يونيو من نفس العام تحولت قوات الأمم المتحدة إلى قوات محاربة بهدف إعادة الأمن والنظام إلى جنوب **مقديشو** وكانت هذه أول مرة في تاريخ الأمم المتحدة منذ أحداث كوريا عام **1950** م تتحول قوات الأمم المتحدة إلى قوى محاربة ويصدر لها قرار بالمواجهة والدخول في حرب.

وعلامة التعجب التي لا تزال تطرح نفسها أنه في الوقت الذي كانت الأمم المتحدة تدلل كراديتش وملاديتش ومجرمي الحرب في البوسنة ليفعلوا ما شاءوا في الصرب لم يتم استصدار أي قرار لردعهم، ولكن بمجرد ما ارتكب عيديد خطأ ضد قوات الأمم المتحدة تم استصدار القرار بتحويل القوات الأممية إلى قوات محاربة.

وقد أوضح الرئيس الأمريكي **بيل كلينتون** – والذي خلف **بوش** الأب في السلطة – في مذكراته أن القوات الأميركية في الصومال كانت تنفذ أوامر **بطرس غالي** الأمين العام للأمم المتحدة **والأدميرال هاو** قائد قواتها هناك، وهذا يعني أنه حمّل الأمم المتحدة مسؤولية ما حدث في الصومال بعد ذلك سواء للقوات الأميركية أو لقوات الأمم المتحدة نتيجة القرار الذي تحولت بموجبه من قوات جاءت للقضاء على المجاعة إلى قوات جاءت لتحارب.. وتحولت القضية كما قال عضو مجلس الشيوخ السيناتور **روبرت بيرد** إلى عمليات "**عسكر وحرامية**" بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة في الصومال.

واستطاع **عيديد** أن يحقق العديد من الانتصارات على قوات الأمم المتحدة والقوات الأمريكية المدعومة بغطاء أممي وأصبحت الأمم المتحدة وكذا أمريكا أضحوكة أمام العالم وحدث انقسام خطير في المجتمع الدولي بعد رفض الجنرال الإيطالي **لوي** تنفيذ الأوامر الصادرة له من قائد القوات الأممية هناك بالقيام بعملية عسكرية ضد **عيديد**، وأنهى المشكلة بالتصالح مع الصوماليين وقال لقد كنا دولة محتلة للصومال ونعرف كيف نتعامل مع الصوماليين، وقد

أَعلنت الأمم المتحدة إقالة **الجنرال لوي**، ولكن إيطاليا رفضت قرار الأمم المتحدة، وطلب وزير الدفاع الإيطالي آنذاك **فابيو فابري** من الأمم المتحدة وقف جميع العمليات العسكرية في الصومال وسرعان ما تخلخل الموقف الدولي نتيجة تضارب المصالح ودخلت الأمم المتحدة في أزمة مع إيطاليا.[1]

في يوليو **1993** م انتقد **إيان إلياسون** وهو الأمين العام المساعد للأمم المتحدة الطريق الذي سلكته الأمم المتحدة في التعامل مع الأزمة الصومالية فقال إنه قد تم رصد **166** مليون دولار فقط للمجاعة في حين تم رصد مليار ونصف مليار دولار خلال عام واحد للعمليات العسكرية وملاحقة عيديد. وقال إن المجتمع الدولي يُنفق على الجنود في الصومال عشرة أضعاف ما ينفقه على المساعدات المقدمة للصوماليين، وقد علق الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور غالي بعد أن ترك منصبه كأمين عام للأمم المتحدة بأنه إذا كانت هذه الأرقام صحيحة فهذا دليل على فشل الأمم المتحدة في هذه العملية .

العسكريين الكويتيين والسعوديين والمصريين والإماراتيين انضموا للموقف الإيطالي ورفضوا مواصلة القتال ضد عيديد، الأحزاب الألمانية طالبت باستدعاء القوات الألمانية، باريس أيدت روما في هذا الوضع وبالجملة فإنه بمجرد انسحاب القوات الأمريكية فإن التعليمات قد صدرت لكافة القوى الأخرى بالانسحاب من الصومال بينما كان عيديد يواصل خطاباته بالقتال ضد الفاشيين والمحتلين.[2]

كان هناك هدفا أساسيا للقوات الأميركية من وراء تواجدها هناك، فقد صرح **روبرت أوكليل** المبعوث الأميركي الخاص السابق للصومال، في تصريحات نُشرت في مجلة الوسط العربية في **21** يونيو **1993** م قال إن الهدف من هذه الغارات ليس كما يبدو ردا على مقتل الباكستانيين لكنه خطوة أولى لاجتزاز العقبات الكبيرة التي تعترض الحل السياسي وتأليف حكومة وطنية، وهذا يظهر وجود مشروع أميركي كبير في الصومال أقرب ما يكون بالمشروع

[1] . المرجع نفسه.

العراقي الحالي، وللتأكيد عليه قال جوناثان هاو لمجلة نيوزويك الأميركية في عدد أول يوليو **1993** م إن هناك خطة إصلاح سياسي أميركية في الصومال من المفترض أن تنتهي قبل مارس **1995** م، يعني كان الهدف من وراء هذا أن تؤسس أمريكا حكومة في الصومال وعيديد كان يرفض هذه القضية ..

في **03** أكتوبر **1993** م مُنيت القوات الأميركية بهزيمة فادحة، أُسقطت طائرتي هليكوبتر، وقُتل **18** جندي أميركي، أصيب **84** آخرين كما جاء في مذكرات كلينتون بعد هجوم فاشل على أحد مواقع عيديد وجَرّ الحُفاة العُراة الجوعى الصوماليون جثة أحد الطيارين الأمريكان في شوارع مقديشيو، صوّرها الإعلام العالمي، قامت الدنيا ولم تقعد ولم يجد كلينتون مفرا من التوصل إلى حل سياسي لا يبدو استسلاما كما قال غالي في كتابه خمس سنوات في بيت من زجاج. والنتيجة هزيمة عسكرية لأميركا وسياسية للأمم المتحدة.[1]

بعد هذه الهزيمة كان واضحا أن كلينتون وإدارته سوف يلقيان باللوم على الأمم المتحدة في الفشل الذريع الذي مُني به القناصة الأميركيون في جنوبي مقديشو.

في **16** أكتوبر **1993** م وجّه كلينتون بيان لمجلس الشيوخ قرر على إثره سحب القوات الأميركية من الصومال واتُهمت الأمم المتحدة أنها أسندت للقوات الأميركية مهمة ينبغي أن تقوم بها الشرطة.

ونشرت نيوزويك مقالا تحت عنوان انطفأ بريق الأمم المتحدة، جاء فيه أنه بعد أن دعم الرئيس كلينتون الأمم المتحدة باعتبارها صانعة السلام في العالم، وقع خلاف حاد بينهما بشأن الصومال كشف عن عدم الارتياح تجاه الأمين العام بطرس غالي ، وكان هذا بداية أزمة الثقة بين بطرس غالي الأمين العام وبين الولايات المتحدة.

وقد كُتبت دراسات أميركية ملخصها أنه كان هناك بالفعل خلاف بين القيادات الأميركية الموجودة في الصومال وبعضها البعض حيث أشارت التقارير النهائية إلى أن قوات دلتا قامت بهذه العملية دون أن تخبر أحدا وكانت العملية سرية... وقد استطاعت القوات الماليزية في

[1] . نوار عبد القادر حسن، مرجع سابق، ص.268

النهاية من إنقاذ القوات الأميركية من خسائر فادحة .. وكما يقول المؤرخ الأميركي المشهور كيندي فإن القوة الكبرى دائما ما تهزم من قوة صغرى لا تكون مكافئة لها مطلقا في القوة أو في وسائل الحرب؟

في النهاية استطاع **عيديد** أن يوجه عدة صفعات للولايات المتحدة وبقي إلى أن مات موتا طبيعيا على حد زعم البعض ومتأثرا بجراح لحقت به جراء إحدى المعارك في العام **1996** م على قول آخرين.

وبعد مرور ستة عشر شهرا على الصَيحة التي أطلقها الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الأب موفدا مع ثمانية وعشرين ألف جندي أميركي إلى الصومال تحت شعار إعادة الأمل وقف قائد القوة الأميركية الجنرال توماس مونتجمري في 25 مارس **1994** م ليعلن عن رحيل آخر جندي أميركي من الصومال بحلول الحادي والثلاثين من مارس عام **1994** م وهو التاريخ الذي حدده الرئيس الأميركي كلينتون .

<u>التدخل الإثيوبي في الصومال:</u>

عندما صعد نجم المحاكم الإسلامية كقوة عسكرية في العاصمة مقديشو عاد الحديث عن دعم إريتري لها ردا على الدعم الذي تقدمه إثيوبيا للحكومة الانتقالية الضعيفة المعترف بها دوليا والتي اتخذت من **بيداوا** مقرا لها، لكن الأمور في العاصمة اتسمت بالسرعة المتلاحقة وبدأت المحاكم الإسلامية تحقق انتصارات عسكرية كبيرة في العاصمة ضد تحالف أمراء الحرب المسمى بـ "**التحالف من أجل إعادة السلم ومكافحة الإرهاب**" والذي فقد جميع المناطق التي كان يسيطر عليها داخل العاصمة وخارجها على يد المحاكم الإسلامية.[1]

وتفاقم الوضع عندما شعرت إثيوبيا بأن جبهتها الشرقية التي تحاذي الشريط الحدودي مع الصومال (نحو **2800** كم) مهددة من قبل المقاتلين الإسلاميين الذين أحسوا بالانفراج بسبب سيطرة المحاكم الإسلامية على الوضع في العاصمة مقديشو وجزء كبير من جنوب الصومال، حيث أن المعارضة الإثيوبية الموجودة داخل الصومال سواء الإسلامية أو غيرها كانت تعمل

[1] . المرجع نفسه.

بشكل شبه سري بسبب خوفها من ملاحقة أمراء الحرب الصوماليين الموالين لإثيوبيا والذين قام بعضهم بتسليم قيادات منهم إلى الحكومة الإثيوبية مقابل الحصول على السلاح والذخيرة منها.[1]

إن التدخل الاثيوبى في الصومال وبهذا الشكل السافر والمعلن والصريح، والذي اخذ تأشيرته الأمريكية ، عبر وزيرة الخارجية كونداليزا رايس، أن هذا التدخل الذي ارتبط دائما بالمصالح الإثيوبية، هو تلاق للمخاوف الإثيوبية والرغبة الأمريكية ، فهو محاولة لأضعاف الخصم الارتيرى على ارض الصومال ومحاصرته وإجباره فيما بعد على التنازل بشأن الحدود والمنفذ البحري، إضافة لكونه يستهدف ضرب وإنهاء المحاكم الإسلامية المطالبة بأرضها المغتصبة في إقليم أوغادين، فهو إرضاء لواشنطن بإنهاء- المتطرفين الإسلاميين-، وهو بنفس الوقت رغبة كينية لكبح المطالبين بالصومال الكبير، ويتم برضى وقبول الحكومة المؤقتة التي فقدت ومنذ تشكيلها أي نفوذ عملي على الأرض وتريد استرجاع سيطرتها وسلطة مكوناتها القبلية.

لايجوز ترسيم ما يجرى في الصومال ، بانه صراع اقليمى بأيدى صومالية، فانه اذا كان تجنى على الحقيقة، فهو بنفس الوقت مساهمة فى ايجاد الذرائع والتبريرات للغزو الذى يتعرض له هذا البلد المحطم، انه التماهى مع التبريرات الامريكية والاثيوبية التى تدعى القضاء على "الارهاب" الذى يمثله اتحاد المحاكم الاسلامية. فمن هى هذه المحاكم الإسلامية؟ انها حركة شعبية بالاساس، جاءت كردة فعل على حالة الفوضى والتشظي، وسيطرة امراء المناطق ومليشاتهم، وبروز المحميات الكارتونية والمدعومة من بلدان الجوار ومن الاسطول الامريكى الراسى قبالة السواحل الصومالية، لقد كان قانون هذه المليشات هو السائد وانظمة القبيلة هى النافذة، اما المساعدات الاممية من غذاء ودواء فكانت تجارة رابحة لهؤلاء، انه الوضع المثالى الذى ارتضته امريكا وبعض دول الجوار ، انه المسموح به، وغير مسموح بالتوحد والتعافى وبناء الدولة الوطنية.

[1]. عبد القادر حسن، مرجع سابق،ص. 270

خاتمة

خاتمة:

وتبقى اشكالية السيادة مطروحة بحدة في افريقيا وخاصة في الدول محل الدراسة، انه مأزق حقيقي لا يمكن الخروج منه الا بإعادة بناء الدولة في افريقيا، وتتضمن هذه العملية ما يلي:

1. تغيير نمط الثقافة السياسية السائدة والتأكيد على إعلاء القانون والدستور وتكريس تقاليد القيادة المسئولة و الكفؤة والمواطن الصالح

2. استناد الثقافة السياسية الجديدة على مفهوم التسامح كقيمة عليا أساسية والاعتراف بالأحزاب السياسية ، بما يعنى التعددية السياسية والقبول بالآراء الأخرى في ظل احترام القانون والدستور من جانب جميع القوى الشعبية المختلفة وعلى جميع المستويات

3. ضرورة التأكيد عند صياغة وإعادة صياغة الدساتير الإفريقية على التحديد الدقيق للمبادئ والحقوق والحريات والواجبات السياسية والأساسية لكل من الفرد والجماعات بالإضافة إلى تحديد طبيعة وأسس الحكم وغيرها.

4. أن تتم عمليات التجنيد السياسي والتنشئة السياسية على ضوء المفاهيم والمتغيرات المعاصرة والتي ينبغي أن تكون على أسس ومفاهيم ومبادئ الديمقراطية السليمة .

5. أن تتركز وظائف الدولة على خدمة مصالح الشعب الأفريقي ومن أجل تحسين أحواله ومستوياته المعيشية .

6. تفادى استخدام أدوات القمع الإكراهي المملوكة للدولة في مواجهة القطاعات الشعبية المختلفة حتى في حالة معارضة هؤلاء للسياسات المتبعة من قبل السلطة الحاكمة ويبدو في هذا الصدد ضرورة تضمين الدساتير الإفريقية على حق المواطنين في التظاهر وحرية التجمع وإبداء الرأي دون تعرضهم للمساءلة أو للقهر ما دامت تتم بطرق سليمة وقانونية .

وطالما أن عملية الاصلاح السياسى باتت ضرورية ، خاصة فى إطار فشل الديمقراطية الليبرالية فى التأقلم مع معطيات الواقع الأفريقى ، فلا مناص من البحث عن أدوات وأساليب

تحفز عملية نهوض المجتمع المدنى خصما من قيود المجتمع التقليدى . ويتطلب هذا الأمر اصلاحا دستوريا يفرض تمثيل جماعات المجتمع المدنى بالأساس فى السلطة التشريعية على المستوى المركزى والمحلى .كما يفرض التصور السابق تنحية الأحزاب السياسية مؤقتا عن المشاركة السياسية . أو التعامل معها بذات الطريقة التى تعامل بها النقابات ومنظمات المجتمع المدنى من حيث التمثيل فى البرلمان والمجالس الشعبية المحلية . طالما أن الخبرة الأفريقية أثبتت أن هذه الأحزاب حال وجودها إما خرابا ايديولوجية – فى وقت انهارت فيه الأيدبولوجيات – أو فى الغالب الأعم أحزاب إثنية ، أو دينية ، أو إقليمية أدت إلى شيوع حالة عدم الاستقرار السياسى ، وانتهت إلى أن أصبحت العملية السياسية محصلتها صفرية استبعادية.

وبالتالي فإن هناك ضرورة للتأكيد وللتركيز على ما يلى:

1 .تفعيل المجتمع المدنى على حساب المجتمع التقليدى ، إذ ستسعى كافة الجماعات الحديثة مهنية أو حرفية أو غيرها إلى إقامة تنظيماتها والسعى لزيادة عضويتها بغية تمثيل مصالحها فى البرلمان والمجالس الشعبية المحلية

2 .اضفاء عنصرالجدارة والكفاءة على عمل البرلمان والمجالس الشعبية المحلية ، طالما أن ممثل كل نقابة أو منظمة لديه من الكفاءة والخبرة ما يمكنه من التعبير عن مصالح أعضائها ، وطالما أن النقابة أو المنظمة ستشكل بيت الخبرة لهؤلاء النواب فى طرحهم لمشروعات القوانين

3 ..ضمان نزاهة وشفافية الانتخابات طالما أن كل نقابة أو منظمة هى التى ستتولى انتخاب ممثليها فى البرلمان والمجالس الشعبية المحلية بعيدا عن تدخل الإدارة فى عمليات الترشيح والانتخاب.

4 .إنهاء هيمنة الأيديولوجيا على العمل السياسى من جهة ، وانهاء سيطرة الطابع الأثنى أو الدينى أو الإقليمى على العملية التشريعية من جهة ثانية ، والحيلولة دون سيطرة رجال المال والأعمال على السلطة السياسية من جهة ثالثة

5 .تمثيل كافة المصالح والتعبير عنها ، وهو ما يعزز المشاركة السياسية وينهى أزمة شرعية النظم الأفريقية ، ويقضى على أزمة المواطنة.

6 .التمكين من تحقيق العدل فى توزيع الأعباء ، وفى توزيع المنافع بشكل رضائى طالما أن كل فئات المجتمع الحديث ممثلة فى السلطة التشريعية ، وبالتالى بات فى مقدور كل منها المساومة لتحقيق مصالحها

7 .تمكين النواب من أداء دورهم الرقابى بفعالية على أعمال السلطة التنفيذية التى أثبت الواقع المعاش تحيزاتها لمصالح الأقلية– وبخاصة رجال الأعمال – على حساب الغالبية .

ولعل التصور السابق أن يكون من شانه أن يمثل كافة المصالح الحديثة فى المجتمع ، ويفتح منافذ للتعبير الرضائى عنها ، ويضمن شفافية ونزاهة الانتخابات ، ويفرز نواب أكفاء ، كما أن من شأنه حل أزمة الاندماج الوطنى ، وما يتفرع عنها من أزمات فرعية؟ الشرعية ، والمشاركة السياسية ، والمواطنة ، وبالتبعية يسمح ببناء الدولة الوطنية القادرة على تحقيق الاستقرار الرضائى . وكل ما تقدم يؤدى فى النهاية إلى تجفيف منابع ظاهر للجوء ...ولكن هذا الاصلاح الدستورى والسياسى غير كاف وحدة لتحقيق الاستقرار السياسى الرضائى فى ظل ظروف الفقر التى تعانى منها المجتمعات الأفريقية ، حيث القدرة الاستخراجية للنظم الأفريقية محدودة ، وبالتالى فإن قدرتها التوزيعية هى الأخرى محدودة . وبعبارة أخرى فإن خبرة التجارب التنموية فى الدول الأفريقية أثبتت عجز الدول الأفريقية فرادى عن تحقيق هدف التنمية ، وازداد الأمر تعقيدا مع ما باتت نفرضه ضغوط عملية العولمة على هذه الدول التى ازدادت فقرا على فقرها . وبالتالى كان من الضرورى البحث عن إطار بديل لعملية التنمية

كما ايتطلب الامر إعادة تخطيط استراتيجيات التنمية الاقتصادية، فقد ظلت الدول الأفريقية ولازالت تتحرك باتجاه إعادة تخطيط استراتيجيات التنمية الاقتصادية بما يضمن تغيير نمط الاقتصاد القائم ومحاولة خلق قاعدة صناعية وتنمية القطاع الزراعي وتنمية الموارد البشرية و إعادة استثمار رؤوس الأموال الإفريقية وترشيد استخدام الاستثمارات و الأموال الأجنبية وانتهاج سياسات تنموية شاملة ومتوازنة على مستوى كل من الريف والحضر وتشجيع التعاون والتكامل الإقليمي والقاري على المستوى الاقتصادي .

إزاء ما تقدم فقد قبلت الدول الألإريقية منذ عام 1980 خطة لاجوس لتحقيق التكامل

الاقتصادى الأفريقى ، وصادقت على اتفاقية أبوجا المنشئة للسوق الأفريقية المشتركة عام 1991 ، وقبلت بمبادرة النيباد مع بداية الألفية الثالثة ، واتجهت كل منها للانحراط فى تجمع اقتصادى اقليمى ، ثم صادقت على القانون التاسيسى للاتحاد الأفريقي الذى أكد فى أهدافه ومبادئه بشكل أو بأخر على أن سيادة الدول لم تعد مطلقة ، ذلك أنه سمح بتدخل الاتحاد فى أية دولة عضو ، دونما حاجة إلى موافقة هذه الدولة فى حالات ثلاث : حالة الحرب ، والابادة الجماعية ، والجرائم ضد الانسانية ، ثم إنه قرر عدم الاعتراف بالحكومات التى تصل إلى السلطة بطريق غير دستورى ، وهو بهذا المعنى حال دون وقوع الانقلابات العسكرية فى ذات الوقت الذى واجه فيه أزمة شرعية نظم الحكم الأفريقية ، وقد أقر القانون فى ذات السياق ضرورة الأخذ بالحكم الصالح بما يفصح عن الرغبة فى مواجهة أزمة المشاركة السياسية وأزمة المواطنة وكلها نتاج لمشكلات الاندماج الوطنى. وقد أدى هذا وذاك إلى انهيار سياسة المحاور التى كانت قائمة فى الدول الأفريقية على أساس أبديولوجى لتتبنى كافة الدول الأفريقية رغبا أو كرها الأخذ بآليات السوق والاصلاح السياسى ، وليس من شك فى أن هذا الوضع يمكن أن يسهل من عملية التكامل الاقليمى فى أفريقيا ، ويدفع بعملية التنمية الاقتصادية فى القارة قدما فى إطار شراكة فى العالم الخارجى (نيباد) حيث لا تملك القارة وحدها الموارد المالية والتقنية ، وليس من شك فى أن الغرب مطالب اليوم بتمويل خطة النيباد لتعويض القارة عن قرون النهب الاستعمارى ، إذا ما أريد حل مشكلات القارة ودفع عملية الاصلاح السياسى والاقتصادى ، وتجفيف منابع ظاهرة اللجوء.

وفي هذا الشأن يجب الأخذ في الاعتبار أن إصرار الدول المانحة الأوروبية والأمريكية علي ضرورة اتباع الدول الأفريقية لبرامج التكيف الهيكلي وفقا لتصورات الصندوق والبنك الدوليين وتحت دعاوى تخفيض الإنفاق الحكومي وترشيده و إطلاق قوي السوق باعتبار أن ذلك يشكل شرطا لازما لتحقيق التنمية الاقتصادية ، قد أسفر عن إضعاف قدرة الدولة الأفريقية علي الإكراه نتيجة اضطرارها إلى خفض الإنفاق العسكري تحت دعاوى الترشيد الاقتصادي واضطرارها إلى تقليل عد العاملين لدي المؤسسات العامة مما أفقدها السيطرة المعنوية علي

مواطنيها، كما أن تقوية منظمات المجتمع المدني قد جاء خصما من قدرة الدولة، خصوصا وأن الدولة باتت عاجزة عن التعامل المطلق مع مختلف جماعات المجتمع مخافة أن تتهم بخرق حقوق الإنسان مع ما يحمله ذلك في طياته من احتمالات التعرض للعقوبات الدولي أو التدخل الإنساني في ظل ما بات يعرف بالشرعية الدولية

كذلك فإن فرض برامج التكيف الهيكلي علي الدول الأفريقية دون مراعاة لواقعها الاقتصادي والاجتماعي قد أجبر الدول الأفريقية علي التخلي عن مسئوليتها الاجتماعية في دعم التعليم والصحة والاسكان والسلع الأساسية، وتوفير فرص العمل ، كما أن التحرك باتجاه خصخصة الشركات العامة قد دفع بألوف العمال إلي خارج سوق العمل، وهو الأمر الذي أدي بدوره إلي تعميق حالة الفقر لدي الغالبية من أبناء الشعوب الأفريقية ، وأفقد في ذات الوقت الدولة من قدرتها علي الترغيب

وبناء علي ما تقدم فإن الدول الأفريقية بأشد الحاجة إلي إحداث تحول كبير في مجال التنمية الاقتصادية ، وإذا كانت عملية الإصلاح والتحول ينبغي أن تتم من الداخل الأفريقي وهو ما يتطلب تغييرا في السياسات والمؤسسات والممارسات، فإن علي القوي الفاعلة في النظام الاقتصادي الدولي، أن ترتقي إلي مستوي المسؤولية هي الأخري، وأن تدرك أن سياساتها وممارساتها تجاه الدول الأفريقية أسهمت وبدرجة كبيرة فيما تعاني منه دول القارة من مشكلات حتى الوقت الراهن، لذا فهي مطالبة بالتخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها القارة، سواء بتقديم التعويضات عن فترة استنزاف موارد القارة إبان الحقبة الاستعمارية، أو خلال المراحل اللاحقة لها، أو من خلال إلغاء الديون والفوائد المتراكمة عنها، وكذلك من خلال زيادة مساهمة ونصيب دول القارة في النظام الاقتصادي الدولي

كما أن حركة الإصلاحات الديمقراطية في أفريقيا منذ عام 1989 قد تؤدى إلى عدة احتمالات تتراوح بين استمرار بعض الزعماء المتسلطين، وتصل إلى حد ظهور دورات متتابعة من الحرية السياسية ، وانعكاساتها تؤدى في النهاية إلى تعميق وتأصيل الحكم الديمقراطي ، ويبدو أن حدوث أي من هذه الاحتمالات يعتمد ليس فقط على التخلص من سلطة الحكام

المستبدين وأعوانهم الأساسيين في النظم القائمة، ولكنه يعتمد كذلك على إعادة الإصلاح والتجديد للشرعية السياسية بمعنى تعزيز القبول الشعبي من جانب المحكومين للحكام وتدعيم قوى المعارضة وقوي المجتمع المدني بصفة عامة وتدعيم التلاحم فيما بين فصائلها وتعزيز إيمانها بالديمقراطية وبمصالحها و بمكاسبها الحقيقية .

ان من شأن هذه المستلزمات ان يبني الدولة في افريقيا التي تستطيع الحفاظ على سيادتها والدفاع عنها.

قائمة المراجع

قـائـمـــة الـمـراجـع:

1.الكتب:

أ.باللغة العربية:

01. اريك كنال فورغ، ***مجموعة دساتير البلدان العربية*** (بيروت: مركز الدراسات الحقوقية للعالم العربي، 2000).

02. إسماعيل أحمد ياغي، ***تاريخ العالم العربي المعاصر*** (الرياض: مكتبة العبيكان، 2000).

03. بطرس بطرس غالي، محمود خيري عيسى، ***المدخل إلى علم السياسة*** (القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية، 1989).

04. بلعلى عبد الجليل، ***السيادة والنظام الدولي الجديد***، مجموعة أعمال الملتقى الدولي: النظام الدولي الجديد ومصالح دول العالم الثالث (البليدة: ديوان المطبوعات الجامعية، مايو 1993).

05. تيم نبلوك، ***العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط العراق – ليبيا – السودان*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001). 268 ص.

06. حمدي عبد الرحمن حسن، ***دراسات في النظم السياسية في إفريقيا*** (القاهرة: قسم العلوم السياسية، 2002). 341 ص.

07. حيدر إبراهيم علي، ***أزمة الإسلام السياسي في السودان*** (الجزائر: موفم صاد، 1993).

08. دافيد فورسايت، ***حقوق الإنسان والسياسة الدولية***، تر. محمد مصطفى غنيم (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1993).

09. دينيس لويد، ***فكرة القانون***، تر. سليم الصويص (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 1981).

10. مارسيل ميرل، ***سوسيولوجيا العلاقات الدولية*** (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986).

11. محمد عبد المنعم يونس، ***الصومال*** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1962). 236 ص.

12. نور الدين حاروش، ***تـــاريـخ الفـكـر السياســي*** (الجزائر: دار الأمة،2004). 374 ص.

13. عدنان نعمة، ***السيادة في ضوء التنظيم الدولي المعاصر*** (بيروت: د.ن، 1978).

14. ولتر ب. رستون، ***أفول السيادة كيف تحول ثور المعلومات عالمنا***، تر. سمير عزت نصار، جورج خوري (عمان، الأردن: دار النسر للنشر والتوزيع، 1994). 207 ص.

ب.باللغة الأجنبية:

15. Jean- François Nodinot, ***22 Etats Arabes une Nation*** (Paris: Editions du Sorbier, 1980).

16. Jean Pierre MBWEBWA KALALA, ***L'état en Afrique*** (Kinshasa: L'Université de Kinshasa, Ed. 2, 1997).

17. Luc Sindjoum, ***Les Relations Internationales Africaines: Entre Etats En Crise et Flux Transnationaux*** (Dakar; Sénégal: CODESRIA, 2002).95 p.

2.الموسوعات:

18. مجموعة من المؤلفين، ***الموسوعة السياسية العالمية*** (بيروت: دار الجيل، 1997).

3.المجلات:

19. أحمد الرشيدي، "حق التدخل الدولي: هل يعني إعادة النظر في مفهوم سيادة الدولة؟"، **مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة**، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، السنة الأولى، ع.08، اغسطس2005). ص ص. 1- 34.

20. جين لويتر وميشيل باستاندونوا، "التدخل الدولي وسيادة الدولة ومستقبل المجتمع الدولي"، تر. محمد جلال عباس، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، اليونسكو، ع. 138، نوفمبر 1993.

21. حسنين توفيق إبراهيم، "العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية، رؤية أولية من منظور علم السياسة،" **عالم الفكر**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد 28، ع. 2، أكتوبر – ديسمبر 1999.

22. محمد عبد الغني سعودي، "قضايا إفريقيا "، **عالم المعرفة**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ع.34، أكتوبر 1980، ص. 212.

23. مصعب الطيب بابكر، "تفاهم متساكوس حل أم مشكلة،" **مجلة البيان**، الرياض، ع. 180، نوفمبر 2002، ص ص.84- 96.

24. نص الدستور السوداني الاستقلالي (الجزء الثالث)، ***اركامني مجلة الآثار و الانتربولوجيا السودانية***، الخرطوم، العدد 33 ، فيفري 2005، ص ص. 3 – 8.

25. نوار عبد القادر حسن، "التمرد المسلح في دارفور: ساحة جديدة للقتال في السودان،" **السياسة الدولية**، ع.153، جويلية 2003، ص.266- 270.

26. عبدا لهادي عباس، "سيادة الدولة،" **مجلة المعرفة**، دمشق، وزارة الثقافة، السنة 36، ع. 402 مارس 1997.

27. هيئة التحرير، "الإطباق الأمريكي على القارة السوداء، " **صوت الأمة**، ع.05، آب 2004، ص.17- 28.

28. ياسر قنصوة، "مفهوم الدولة الحديثة،" **الديمقراطية**، ع. 24، أكتوبر 2006.

4.مواقع الكترونية:

29. حسن الجديد، سعدي كريم، ***التدخل الإنساني وإشكالية السيادة***، في:

http://dirasaat.com.ly/2005/23/pages/doc/b3.doc. 06/03/2007.

30. محمود عبد الرحمن الشيخ، ***الحدود الاستعمارية وأثرها في مشكلات إفريقيا***، في:

http://www.meshkat.net/new/list.php?catid=5&authid=171

31. عبد القادر محمد عثمان، ***الصومال أرض وتاريخ .. آمال وتحديات***، في

http://sharkiaonline.com/images/somal122006.doc 11/04/2007

32. ، ***الاقتصاد السوداني بين ضرورة التأصيل ومتطلبات العولمة***، في:

http:www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147489743&bk=1.

21/04/2007.

الفهرس

خطة الدراسة:

إهداء

شكر و تقدير

مقدمة 01

الفصل الأول:السيادة في إفريقيا.....05

المبحث الأول: نشأة ومفهوم السيادة.....05

المبحث الثاني: تراجع مفهوم السيادة المطلقة إلى مفهوم السيادة النسبي.....07

المبحث الثالث: استقلال الدول الإفريقية ونشأة السيادة الوطنية.....14

الفصل الثاني:النظام السياسي للنماذج المختارة –السودان والصومال.....17

المبحث الأول: الظروف التاريخية لاستقلال كل من السودان والصومال. 17

المبحث الثاني: المؤسسات السياسية والدستورية في السودان والصومال.....22

المبحث الثاني: العملية السياسية في السودان والصومال.....26

الفصل الثالث:العوامل المؤثرة على مسألة السيادة في افريقيا–نموذجي السودان والصومال 31

المبحث الأول: العولمة وتأثيرها على السيادة في السودان والصومال.....31

المبحث الثاني: النزاعات الحدودية لكل من الصومال والسودان.....32

المبحث الثالث: التدخلات الأجنبية وتأثيرها على سيادة السودان والصومال. 34

الخاتمة.....43

القائمة المراجع.....50

مـلخص مذكرة الماستر

تعالج الدراسة أحد القضايا الأساسية المرتبطة بالدولة، ألا وهو مبدأ السيادة الوطنية، هذه الأخيرة وبفعل مجموعة من التغييرات صنفتها الدراسة إلى قسمين أساسيين منها ما هو داخلي متعلق بالبيئة الداخلية للنظام السياسية وما تحمله من تناقضات سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية وحتى ثقافية اثنية، ومنها ما هو متعلق بالصراعات الخارجية وحسابات الدول الكبرى في تأمين مصالحها الاستراتيجية ولو حساب السيادة الوطنية للدول، هذا وتقدم الدراسة نماذج من دول إفريقية تأثر مبدأ السيادة الوطنية بهذه المتغيرات

الكلمات المفتاحية:

1/ السيادة الوطنية.2/. الصراعات في افريقيا3/.. الأثنية في افريقيا. 4/. التدخلات الخارجي

Abstract of The master thesis

The study deals with one of the main issues related to the state, namely, the principle of national sovereignty, the latter, and a series of changes classified by the study into two main parts: internal to the internal environment of the political system and its political, economic, social, religious and even ethnic cultural contradictions, Foreign conflicts and the calculations of the major countries in securing their strategic interests and even calculating the national sovereignty of the countries. This study presents models from African countries affected by the principle of national sovereignty of these variables.

keywords:

/ 1National Sovereignty. 2 /. Conflicts in Africa 3 / ... Ethnicity in Africa. 4 /. External interventions